مجلس التعاون الخليجي(*) الإطار السياسي والاستراتيجي

الدكتور عبد الله فهد النفيسي

قسم السياسة ـ جامعة الامارات العربية المتحدة

إن نشوء وقيام مجلس التعاون الخليجي لا يمكن أن يفهمه المراقب السياسي إلا ضمن إطار أوسع للمنطقة برمتها. نقصد أن قيام هذا المجلس مرتبط بالإطار السياسي والإستراتيجي الدولي في المنطقة. وعليه نعتقد أنه في البداية لا بد من التعرف على المنظورين الأميركي والسوفييتي للمنطقة لكي نستعين بهما أو بأحديهما للتوصل إلى تقييم صحيح لهذه المنظمة الجديدة التي نشأت في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية.

المنظور الأميركي المعاصر للخليج العربي والجزيرة العربية

تنظر الولايات المتحدة ـ وذلك يتضح من وثائق إداراتها السياسية السابقة والحالية وتصريحاتها الرسمية وسياساتها العملية ـ لمنطقة الخليج العربي والجزيرة العربية على أنها مصدر رئيسي للطاقة والذي يمد الصناعة في الولايات المتحدة وأوروبا وخاصة الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي بالوقود اللازم لاستمرار تطورها. لذا فإن توقف امداداته عنها وعن حلفائها سيساعد حتمًا على انهيار الاقتصاد في العالم الرأسمالي. علاوة على ذلك فإن منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية تعتبر ـ على حد تعبير بريجنسكي المستشار الأميركي السابق لشؤون الأمن القومي ـ الحد الاستراتيجي المركزي الثالث ذو الأهمية الحيوية بالنسبة للولايات المتحدة في الميزان العسكري العالمي.

فأهمية الخليج العربي بالنسبة للولايات المتحدة أهمية استراتيجية عوضاً عن كونها أهمية اقتصادية. يضاف إلى ذلك كله نجاح الولايات المتحدة في تدوير عوائد النفط بحيث صارت المنطقة سوقاً مفتوحة لكل الصناعات الأميركية الثقيلة منها والخفيفة. ولنضرب مثالاً حول اعتماد المؤسسات العسكرية في بلدان الخليج العربي ـ وهي بالمناسبة إحدى أكثر مجالات الانفاق

(*) بحث قدم إلى ندوة «مستجدات التعاون الخليجي» المعقودة في الكويت ١٨ ـ ٢٠ أبريل ١٩٨٢ بإشراف جامعة الكويت والجمعية الاقتصادية الكويتية. وقد تم إلقائه ومناقشته في الندوة بحضور الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي.

الحكومي استنزافاً لعائدات النفط ـ على استيراد السلاح من الولايات المتحدة. ففي المملكة السعودية مثلاً كانت مخصصات وزارة الدفاع في الخطة الخمسية الثانية (٧٥ ـ ٨٠) تزيد على ٧٨ مليار ريال سعودي أي ما يزيد عن ستة عشر ضعف ما هو مخصص لتطوير الزراعة والمشاريع الزراعية في الخطة المذكورة. يقول جوزيف تشوربا (كبير مستشاري سلاح الجو الأميركي لشؤون الاستخبارات المتعلقة بالشرق الأوسط) أن من أهداف السياسة الأميركية المتوخاة من تصديرها للسلاح بالكميات الضخمة التي تشهدها منطقة الخليج العربي: «الحفاظ على منفذ استراتيجي إلى المنطقة ومنفذ أمن إلى مواردها النفطية واحتواء النزاعات المحلية والنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي المستمر وحماية الاستثمارات الأميركية وتنمية التجارة الأميركية والحفاظ على العلاقات الثقافية مع شعوب المنطقة والعمل على توسعها»

ولا شك فيه أن ما يسمى بالفوائض المالية لأقطار الخليج العربي صارت الآن رهينة في أيدي الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، حتى أصبحت دول الخليج العربي حريصة وأحياناً أكثر من أميركا نفسها ـ على استقرار سعر الدولار لأن أي تدهور في سعر الدولار يؤدي إلى تدهور فعلي لهذه الفوائض. أن معظم هذه الأرقام الفلكية للفوائض المالية الخليجية مقومة بالدولار مما دعا وزير النفط السعودي أحمد زكي يماني للقول في محاضرة ألقاها على طلبة جامعة الرياض:

إن لنا مصلحة في أن لا نقوم بأي تصرف يؤدي إلى المزيد من تدهور الدولار. أن هذا يفسر موقف السعودية في موضوع الدولار، رغم أنه يتعارض مع مواقف أخرى لدول منتجة للنفط ولكنه ينبثق من المصلحة السعودية[1]

المفهوم الأميركي لأمن الخليج العربي

لهذا كونت الولايات المتحدة مفهوماً خاصاً لأمن الخليج العربي يرتبط عضوياً وبشكل أساسي مع مصالحها في المنطقة وليس بالضرورة بمصلحة المنطقة. ومن هنا تطور المفهوم الأميركي لأمن الخليج العربي مع تطور الادارات السياسية الأميركية. فمن مبدأ إيزنهاور إلى مبدأ نكسون إلى مبدأ كارتر إلى مبدأ ريغان. وكانت كل هذه المبادىء تتوخى في النهاية ضمان تكريس الأوضاع القائمة وأحكام الخناق على شعوب المنطقة وتعميق ارتباط دول الخليج العربي بالسوق الرأسمالية وإقامة أحلاف عسكرية وخاصة حلف بغداد في الخمسينات. مبدأ إيزنهاور الذي أعلنته واشنطن عام ١٩٥٧ أبرز استخدام القوة العسكرية عند الضرورة من أجل حماية المصالح الحيوية الأميركية في المنطقة. وكانت الولايات المتحدة في إطار هذه الاستراتيجية قد عززت علاقاتها مع إيران حيث ساعدت نظام الشاه على وضع أسس قيام جهاز قمعي يمكنه بواسطته التغلب على الأزمات المختلفة التي عرفها منذ عام ١٩٤٥ ـ ١٩٦٣

مبدأ نكسون (١٩٧٠) يعكس أميركا المجروحة من الهزيمة في فيتنام فبدلاً عن التدخل المباشر لحماية المصالح الحيوية الأميركية، طرح نيكسون تفويض كل من إيران الشاه والمملكة السعودية للقيام بذلك وحينها سميت هذه الاستراتيجية باستراتيجية العمودين المتساندين، أي العمود الإيراني والعمود السعودي إذ كان يساند بعضهما البعض في تأمين الغطاء اللازم للدول الصغيرة الأخرى في المنطقة. وقد عملت الولايات المتحدة بهذا المبدأ حتى سقوط الشاه عام ١٩٧٩. وعندها بدأت الولايات المتحدة تتبنى طريقة جديدة في عهد كارتر وظهرت إلى حيز التعامل السياسي مصطلحات معينة مثل قوات التدخل السريع وتسهيلات التعاون المشترك. اعتبر هذا المفهوم ـ أي مبدأ كارتر ـ منطقة الخليج العربي منطقة نفوذ استراتيجية حيوية واحتفظ للولايات المتحدة بحق مزعوم في التدخل واستخدام القوة العسكرية لحماية الاحتكارات الأميركية في المنطقة. وتحت إطار الحرب العراقية الايرانية والخلخلة السياسية التي أفرزتها في المنطقة، اندفعت الولايات المتحدة في تطوير خططها وتكثيف تواجدها العسكري في الخليج العربي واستكمال محطات تسمح بتحرك قوات التدخل السريع.

(١) أنظر «عالم النفط»، ٣/٦/١٩٧٨، ص ٥.

وانتقلت احتمالات تدخلها من مرحلة الأعداد لمرحلة بدء التنفيذ.

وصدرت الأوامر إلى القطع البحرية الأميركية المتواجدة في منطقة المحيط الهندي بالتجمع في اتجاه مدخل الخليج العربي ووصلت للمنطقة حاملة الطائرات إيزنهاور. وتعتبر هذه الحاملة أضخم سفينة حربية تدار بالطاقة النووية، وحاملات الطائرات ميدواي، والمدمرة كونالي، والمدمرات النووية ساوث كارولينا وفرجينيا. واستفادت كثيرا الولايات المتحدة من ظرف الحرب العراقية الايرانية حين أعلنت في ٣٠/ ٩/ ١٩٨٠ أنها أرسلت أربعة رادارات طائرة من طراز «أواكس» إلى السعودية لحماية آبار النفط في المنطقة. وأعلنت وزارة الدفاع الأميركية أنها «ستحترم طلبات المساعدة من أصدقاء غير مشتركين بالحرب العراقية الإيرانية والذين يشعرون بأنهم مهددون من جراء النزاع». إدارة ريغان لا تكتفي بقوات الانتشار السريع والحصول على ما يسمى بالتسهيلات في مصر وعمان والصومال والسودان وكينيا. بل أكد في أول حديث صحفي له من البيت الأبيض أن الولايات المتحدة تحتاج أيضاً إلى وجود على البر، أي إلى شبكة من القواعد الثابتة في الخليج والمناطق المطلة على البحر الأحمر والمحيط الهندي. هكذا يتبين لنا أن أهداف الولايات المتحدة في الخليج العربي تتلخص بالآتي:

١ ــ السيطرة على النفط والموارد الطبيعية الضخمة التي لم يكشف عنها حتى الآن.

٢ ــ تكريس تبعية أوروبا الغربية واليابان للولايات المتحدة بسبب اعتماد أوروبا الغربية واليابان على نفط الخليج العربي.

٣ ــ تجميد أسعار النفط وزيادة انتاجه (راجع بالأخص سياسات السعودية النفطية من هذه الزاوية).

٤ ــ الحيلولة دون استعمال سلاح النفط كسلاح سياسي أو تسخيره لأهداف التنمية المحلية المطلوبة بالحاح.

٥ ــ الحيلولة دون إحداث تغيير سياسي في المنطقة. يقول بريجنسكي المستشار الأميركي السابق لشؤون الأمن القومي: «إن منطقة الخليج تواجه تهديداً متصاعداً ناتجاً عن عدم قدرة أنظمتها المحلية على الصمود أمام ضغوط التحديث وموجة تهديد الانبعاث القومي من جهة أخرى» وخلص إلى القول بأن على الولايات المتحدة التصدي لمهمة «خلق الاستقرار المطلوب»[٢].

الخطر الأكبر

بالنسبة للولايات المتحدة صارت قضية السيطرة على الخليج العربي والجزيرة العربية أمراً ملحاً خاصة بعد الثورة الاسلامية في إيران والغزو السوفياتي لأفغانستان.

يكتب روبرت تكر وهو يعتبر من المفكرين الاستراتيجيين القريبين من إدارة الحكومة الأميركية الحالية في افتتاحية مجلة فورين أفيرز الفصلية عدد شتاء ١٩٨١ يقول:

«الخليج هو اليوم فراغ من السلطة وهذا الفراغ سوف يملأ بالضرورة من قبل إحدى القوتين الأعظمين أو من قبلهما معاً. ويضيف «الخطر الأكبر على استقرار وأمن الغرب لا يأتي من الاتحاد السوفييتي بقدر ما ينتج عن هذا الفراغ».

ويكتب روبر تكر أيضاً في مجلة كومنتري ــ عدد نوفمبر ١٩٨٠ عبارات أشد وضوحاً:

«كما أوروبا في الأربعينات فإن الخليج يشكل اليوم النقطة المحورية في الصراع الأميركي السوفييتي»[٣].

---

(٢) أنظر جريدة «السفير» البيروتية، ٢٦/ ١٠/ ١٩٨٠ نقلاً عن بحث قدمه د. مصطفى جقال لندوة «الصراعات الدولية في منطقة الخليج»، الشارقة ١٨ ــ ٢١ أبريل ١٩٨١.

(٣) أنظر بحث د. غسان سلامة للندوة المشار إليها.

لعل آخر التصريحات الرسمية الأميركية يعكس حقيقة التوجه الأميركي إزاء منطقة الخليج العربي، فقد صرح الجنرال روبرت كنجستون قائد قوات التدخل السريع الأميركية في ٢٠/ ١٠/ ١٩٨١ أن قواته «جاهزة للقتال اليوم إذا استدعى الأمر. إننا نستطيع الوصول بالأسراب الأولى من المقاتلات إلى منطقة جنوب غرب آسيا (الخليج) في غضون ساعات»(٤).

وأوضح كنجستون أن بعض المقاتلات ستقلع من قواعد أرضية والبعض الآخر من حاملات الطائرات. وأضاف أن المارينز (مشاة البحرية) يمكنهم أن ينزلوا على سواحل الخليج العربي في خلال ٤٨ ساعة. وأكد الجنرال الأميركي أن حجم قواته يصل إلى ٢٠٠ ألف جندي. وقال أن الغرض الأساسي من تشكيلها هو: التصدي لأي تهديد سوفييتي لمنطقة الخليج العربي». «وقال كنجستون في حديث أمام جمعية الجيش الأميركي أن قواته لن ترسل إلى الخليج إلا إذا طلبتها دول المنطقة».

إن مفهوم الساسة الأميركيين وخاصة الذين تقوم على أكتافهم الإدارة السياسية الأميركية الحالية لهذا العالم وأوضاع شعوبه ودوله لم يزل ضمن الرؤية السياسية للأمبريالية التقليدية، تلك الرؤية المبنية على فلسفة «السوق الحرة» وقمع الشعوب الفقيرة التي يهلك منها سنوياً ٥٠ مليون نسمة بأسباب الجوع ليأتي ريغان إلى مؤتمر كانكون المكسيك في إطار الحوار بين الشمال والجنوب ويطلب ــ بالرغم من ذلك ــ من الشعوب الفقيرة المستغلة إتاحة فرص أكبر وأوسع أمام الاستثمارات الأميركية بما يتيح لها حرية الحركة دون أي ضوابط يمكن أن تتخذها تلك البلدان حماية لاقتصادها الوطني وهي دعوة كما نرى لفتح الباب أمام الاحتكارات الأميركية لبسط سيطرتها الكاملة على اقتصاديات البلدان النامية. هذه هي النظرة الكونية الأميركية للعالم ونحن هنا في منطقة الخليج العربي جزء من هذا العالم وأن هذه النظرة تنسحب علينا مثلما تنسحب على باقي هذا العالم.

المنظور السوفياتي المعاصر للخليج العربي والجزيرة العربية

موسكو ترى منطقة الخليج العربي من خلال كونها متاخمة لحدود الاتحاد السوفياتي الجنوبية الغربية وأن طموحاتها بالوصول إلى الخليج العربي قديمة وتعود إلى عهد القياصرة الروس وقد قام ستالين بإحياء هذا الاتجاه في السياسة السوفياتية إزاء الخليج العربي. غير أن سياسة موسكو وخاصة فيما يتعلّق بالتدخّل العسكري مستبعدة وغير متوقّعة ذلك أن تجارب السوفيات في عمليات التدخّل العسكري المباشر خارج نطاق كتلة الدول الشيوعية محدودة جداً وربما كان الغزو السوفياتي الأخير في أفغانستان ــ وهو أمر بالغ الوحشية ــ يعزى إلى تنامي الشعور الإسلامي في الأفغان والخوف السوفياتي من امتداد تأثيره إلى المسلمين في جنوب روسيا مما قد يشجّعها على التمرّد أيضاً. ورغم أهمية الخليج العربي الجيوبوليتيكية بالنسبة للسوفيات إلا أن تدخلهم العسكري المباشر في الخليج العربي أمر مستبعد. وهذا ما أكّده السفير الأميركي السابق في السعودية هيرمان ايلتس وعبّر عن انزعاجه لأن القيادة العسكرية الأميركية بدأت فعلاً تعطي هذا الأمر حجمًا كبيراً. والمراقب لأوضاع الخليج العربي والجزيرة العربية يعرف من هو هيرمان ايلتس وهو المعروف بخبايا أمور كثيرة في الخليج العربي والجزيرة العربية(٥).

والواقع أن التقرير الذي نشره مؤخّراً المعهد السويدي للدراسات البترولية عن اكتشاف حقل بترولي ضخم في غرب سيبيريا (أنظر الوطن الكويتية ١٨/ ١٢/ ١٩٨٠) إذا ثبتت صحته يلقي مزيداً من الضوء حول المزاعم الغربية عن نيّة الاتحاد السوفياتي غزو منطقة الخليج العربي طلباً للنفط. يضاف إلى ذلك أن الاتحاد

(٤) جريدة «الاتحاد» الظبيانية، ٢١/ ١٠/ ١٩٨١.

(٥) راجع مقابلة ايلتس في جريدة «الشرق الأوسط» اللندنية ٩/ ٢/ ١٩٨١.

السوفياتي غني بالغاز الطبيعي والفحم الحجري. ولهذا فثمة أسباب استراتيجية وراء تحركات موسكو إزاء الخليج العربي أكثر منها اقتصادية أو نفطية. ولعلّ المشروع الخاص بمنطقة الخليج العربي الذي اقترحه بريجنيف في خطاب ألقاه امام البرلمان الهندي ١٠/١٢/١٩٨٠ والذي يجيء في أعقاب الإعلان عن اكتشاف حقل سيبيريا الذي وصف بأنه يفوق في حجمه كل مخزون وإنتاج دول البترول الخليجية، لعل ـ نقول ـ أن مشروع بريجنيف هذا يعزّز وجهة النظر التي تستبعد تدخّل السوفيات العسكري في منطقة الخليج العربي. لقد تضمّنت مقترحات بريجنيف حول الأمن في الخليج العربي خمسة نقاط:

١ ـ عدم إقامة قواعد عسكرية أجنبية في منطقة الخليج العربي والجزر المتاخمة لها وعدم وضع أسلحة نووية أو أية أسلحة أخرى للإبادة الشاملة هناك.

٢ ـ عدم استخدام أو التهديد باستخدام القوة ضد بلدان منطقة الخليج العربي وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

٣ ـ احترام وضع عدم الانحياز الذي اختارته دول منطقة الخليج العربي وعدم جرها إلى التكتلات العسكرية التي تشارك فيها الدول النووية.

٤ ـ ضمان حرية استخدام الممرات البحرية بين الخليج العربي وباقي أنحاء العالم مع عدم خلق أي عقبات أو أخطار أمام التبادل التجاري الطبيعي.

٥ ـ التعهّد باحترام حق كل دولة ذات سيادة في استخدام مواردها الطبيعية كيف تشاء.

يلمس المراقب والمتعمّق في قراءة هذه المقترحات أن الاتحاد السوفياتي لا يعتبر نفسه قادراً في المرحلة الحالية على مجابهة الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي، غير أنه في نفس الوقت يريد أن يُفهم الجميع بأنه يعتبر نفسه معنيّاً مباشرة بما يحصل للخليج العربي وفيه، لقرب حدوده الجغرافية أو لكونه أحد المشترين المحتملين للنفط. وقد يكون القصد من هذه المقترحات المناورة أو المقايضة بين أفغانستان والخليج العربي، فليس من المستغرب أن تقبل الولايات المتّحدة إبقاء أفغانستان تحت النفوذ السوفياتي مقابل إبقاء منطقة الخليج العربي تحت نفوذها وذلك بالنظر إلى الأهمية الخاصة لمنطقة الخليج العربي بالنسبة للغرب عموماً.

بإيجاز إذن نقول أن النظرية السوفياتية للخليج العربي تنبع من موقع الخليج العربي الجغرافي وطبيعته كممر حيوي لسلعة حيوية استراتيجية يستخدمها خصمه (الولايات المتّحدة) كما أن منطقة الخليج العربي منفذ على البحار الدافئة.

هذه باختصار نظرة القوتين العظميين لمنطقة الخليج العربي والجزيرة العربية، ونحن لا نشك أن مستقبل الخليج العربي والجزيرة العربية ـ وفق معطيات واقع هذه المنطقة الحالي ـ يرتبط ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بنظرة الأقطاب المشار إليها سابقاً. وأن معظم الأحداث الكبيرة التي تطرأ في إقليم الخليج العربي والجزيرة العربية لا يمكن فصلها أو عزلها عن سياقها الدولي، ومن هذه الزاوية ننظر إلى مجلس التعاون الخليجي وما صدر منه حتى الآن من خطوات وتصريحات وبيانات ومبادرات.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تقرّر إنشاء هذا المجلس في المؤتمر الذي عقده وزراء خارجية دول الخليج العربية في ٤/٢/١٩٨١ الرياض، وضم هذا المؤتمر وزراء خارجية السعودية والكويت والإمارات والبحرين وقطر وسلطنة عمان، وتقرّر أن تكون الرياض مقرّاً للمجلس حدّدت الوثيقة التأسيسية الصادرة عن المؤتمر الهدف من المجلس: رغبة الدول الأعضاء في تعميق وتطوير التعاون والتنسيق بينها في مختلف المجالات بما يعود على شعوبها بالخير والنمو والاستقرار. أما الهيكل التنظيمي للمجلس فيتكوّن من المجلس الأعلى المؤلّف من رؤساء الدول الأعضاء وتكون رئاسته دورية حسب الترتيب الأبجدي ويجتمع مرتين في السنة، ومهمته وضع السياسة العليا للمجلس. ثم مجلس الوزراء ويتكوّن من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ممثّليهم ومهمة مجلس الوزراء التحضير لاجتماعات المجلس الأعلى وتقديم التوصيات واللوائح والقوانين التي تعرض على المجلس الأعلى، ويعقد المجلس اجتماعاً عادياً كل شهرين. وأخيراً الأمانة العامة ومهمتها إعداد

الدراسات الخاصة بالتعاون ومتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة من المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، وإلى جانب هذه الهيئات الرئيسية الثلاث توجد هيئة لفضّ المنازعات تابعة للمجلس الأعلى.

ردود الفعل الدولية والعربية والخليجية لقيام المجلس

قبل أن نتفحّص الوثيقة التأسيسية للمجلس ونتقدّم ببعض الملاحظات والانتقادات حولها، لعلّه من المفيد أن نعرض لردود الفعل الدولية والعربية والخليجية لقيام المجلس حتى نتعرّف على طبيعة هذا العالم في استقبال هذا المولود الجديد.

في أميركا وصف خبير أميركي التعاون بأنه قوة عالمية ثالثة يفوق في قوته الضاغطة كلاً من أوروبا المقسمة بين القوتين العظميين واليابان ذات الفعالية السياسية المحدودة على الساحة الدولية، كما أن موقف أميركا من هذه القضية قد اتّضح في وثيقة رسمية «مشروع موازنة سنة ١٩٨٠» والتي تقول: «أن أمن الدول المشاطئة للخليج (الفارسي) وتطوّرها المنظّم أمران مهمّان للمصالح القومية الأميركية، ولقد أيّدت الولايات المتّحدة وهي ما زالت تؤيّد نمو حركة فيدرالية في الخليج نافذة ولديها قدرة دفاعية مناسبة».

في بريطانيا امتدحت «مارجريت تاتشر» رئيسة وزراء بريطانيا قيام المجلس وأشادت به وبأعضائه.

في كوريا الجنوبية أعربت وزارة الخارجية هناك بلسان وزير الخارجية كيم تونغ في حديث لصحيفة «عكاظ» السعودية أن تشكيل المجلس سيحقّق مصالح الدول الخليجية.

في الصين أشادت الصين الشعبية بالمجلس وقيامه.

في الاتحاد السوفييتي عبّر الاتحاد السوفييتي عن تفهّمه لمسألة توسيع التعاون الاقتصادي بين دول المجلس غير أنه انتقد من صحيفة «البرافدا» الناطقة بلسان الحزب الشيوعي السوفييتي الاقتراح العماني بتأسيس أسطول بحري مشترك لحماية مضيق هرمز والمبادرة السعودية لـ «توحيد الإمكانات العسكرية لهذه الدول». واعتبرت أن هذا التحالف بين دول المجلس لا يمكن أن يتم إلا في رعاية الولايات المتّحدة التي تحاول هي وحلفاؤها في حلف شمال الأطلسي ومنذ وقت طويل إعداد تحالف عسكري من هذا النوع. وتضيف الصحيفة «البرافدا» أن التعاون الذي أعلن عنه بين الدول الست وفي إطاره ذلك، لا يمكن أن يخدم استقرار الوضع في منطقة الخليج العربي أو مصالح الشعوب العربية. (أنظر نشرة وكالة نوفستي السوفييتية ١١/٢/١٩٨٢).

في الوطن العربي رحّبت صحف تونس والسودان والمغرب والصومال ومصر، وتحفّظت صحف العراق والجزائر وليبيا وسوريا والأردن.

أما في الخليج العربي والجزيرة العربية، فقد أشادت بالطبع صحف الدول الست (السعودية والكويت، الإمارات، قطر، البحرين، وسلطنة عمان) بقيام المجلس، وبالغ بعضها بالتفاؤل إلى درجة اعتبرت قيام المجلس المذكور خطوة كبيرة نحو الوحدة العربية.

أما موقف اليمنين فيختلف كثيراً، اليمن الجنوبي انتقد مجلس التعاون ودعا إلى عقد مؤتمر لدول الجزيرة والبحر الأحمر، أما في اليمن الشمالي فقد شنّت صحف صنعاء هجوماً عنيفاً على مجلس التعاون وقد انتقدت صحيفة الحرية اليمنية الدول العربية النفطية واتّهمتها بالإساءة لليمن والاتجاه لخلق كيانات ومحاور إقليمية تهدّد التضامن العربي، وأشارت الصحيفة إلى تجاهل دول الخليج العربي والجزيرة العربية الست دعوة اليمن لحضور اللقاء الأخير لبحث أمن المنطقة وتعاون دولها ووصفت هذا التجاهل بأنه إساءة لليمن فيما يملك من إمكانات بموقعها الاستراتيجي العام، وأشارت الصحيفة الصنعائية إلى الاجتماعات التي تتم «لمناقشة قضية الأمن في المنطقة دون حضور اليمن وكأن لا صلة لها بهذه القضية الخطيرة وهو ما يكشف عن جهل أو تجاهل حقيقة ساطعة وهي أن

أمن المنطقة لا يمكن تجزئته ولا يمكن بدونه أن تساهم فيه كل دول المنطقة، وخاصة الدول التي تتمتّع بإمكانات استراتيجية عديدة من حيث الموقع والإمكانات البشرية وهو تنفرد به اليمن». وتساءلت الصحيفة قائلة: «لا ندري لأي سبب تمّ استبعاد اليمن، هل لأنها دولة غير نفطية وهل صار الأخوة في المنطقة يفكّرون بعقلية أخرى هي عقلية الثراء والفقر؟؟».

وقالت صحيفة أخرى وهي صحيفة «صنعاء»: «إذا كان الأخوة الأشقّاء في الجزيرة والخليج يعتبرون اليمن دولة غير نفطية وهو المبرّر الوحيد لاستبعادها من مشروع الأمن ومجلس التعاون لدول الخليج، لكان أجدر بالأخوة في الدول الشقيقة أن تطلق على المجلس اسم مجلس التعاون لدول النفط في الخليج»(٦).

صرّح سعدون حمادي وزير خارجية العراق في لندن يوم ١١/٣/١٩٨١ بحديث وصف فيه مجلس التعاون بأنه محاولة لتخطّي جامعة الدول العربية وإضعافها وهو المعنى الذي أعاد الرئيس العراقي صدّام حسين الإشارة إليه في حديثه لإحدى الصحف الكويتية «الأنباء» في أواخر يونيو ١٩٨١، كما صرّح في واشنطن السيد منذر عريم مدير عام العلاقات في وزارة الخارجية العراقية لجريدة «الخليج» الشارقية في ٢٨/١٠/١٩٨١ حول مجلس التعاون قائلاً: «العراق دائمًا مع أي تقارب عربي أو وحدة عربية بشرط أن لا يكون وسيلة لخلق تكتّل داخل المجموعة العربية أو معاكس لأهداف الجامعة العربية أو إدخال النفوذ الأجنبي إلى المنطقة العربية. ونأمل أن يكون التنظيم الجديد في الخليج العربي ضمن هذا الإطار وأن لا يكون محوراً من المحاور التي تريد بعض الدول العربية خلقها ضمن إطار المجموعة العربية لأن ذلك لا يعني فقط تركيز الإقليمية، بل وضع الأقطار العربية في صراع محوري بعضها ضد بعضها الآخر.

قراءة سياسية لوثيقة المجلس التأسيسية

الذي يقرأ الوثيقة التأسيسية للمجلس يجد أنها تشدّد على أمور عادية للغاية، مثل التعاون بين الدول الأعضاء في ميادين المال والتجارة والتعليم والثقافة والصحة. وهذا النوع من التعاون بالمناسبة قائم حتى بين الولايات المتّحدة والاتحاد السوفييتي رغم تنافسهما الدولي الشرس. غير أن الوثيقة التأسيسية أغفلت جوانب أساسية كان ينبغي عدم إغفالها أو التعامي عنها. في دراسة قيّمة للدكتور عمر ابراهيم الخطيب نشرت في حلقتين وفي يومين متتاليين في جريدة «الخليج» بتواريخ ١ ـ ٢/٩/٨١، أثار عدة نقاط حول النظام الأساسي للمجلس نكاد لا نختلف معه في أي واحدة منها. نلخّصها بالتالي وبتصرّف منا:

١ ـ أغفلت الوثيقة التأسيسية جانباً أساسياً كان لا بد من النص عليه في مقدّمة الأهداف التي حدّدتها الوثيقة والتي تسعى الدول الأعضاء لتحقيقها ونعني بذلك مسألتين:

□ المسألة الأولى: ضرورة التأكيد على أهمية إقامة المؤسّسات الدستورية ووضع الدساتير المكتوبة والدائمة التي تشكّل بلا شك إحدى المقوّمات الأساسية المبدئية لأية دولة عصرية كاملة السيادة.

□ المسألة الثانية: المرتبطة بالأولى ارتباطاً وثيقاً تتمثّل في ضرورة التأكيد على أهمية الممارسة الديمقراطية للحكم من خلال المؤسسات التمثيلية المنتخبة من الشعب انتخاباً حرّاً ومباشراً. الوثيقة التأسيسية تعامت عن هذه القضية الأساسية.

٢ ـ لقد جاءت وثيقة المجلس خالية تماماً من أي نص يسمح بقبول أعضاء جدد فيها. كان من الحكمة أن تتضمّن الوثيقة التأسيسية نصّاً يسمح بانضمام دول خليجية عربية للمجلس فيما بعد. ولا يوجد مع ذلك أي تفسير لعدم دعوة دولة كاليمن الشمالي مثلاً للانضمام

(٦) «القبس» الكويتية ١٥/٢/١٩٨١.

للمجلس وهي التي لا تختلف كثيراً في نظامها السياسي والاجتماعي عن باقي الدول الأعضاء. إن إغلاق باب العضوية في المجلس ـ من خلال نصوص الوثيقة التأسيسية أو من خلال غيابها ـ تطرح تساؤلاً مشروعاً وهو : هل مجلس التعاون منظمة إقليمية أم حلف عسكري؟ إن إغلاق باب العضوية في المجلس قد ساهم ولا شك في أن تجد دولة خليجية وهي اليمن الجنوبي مبرّراً لأن تعقد تحالفاً مماثلاً ـ وإن اختلف في التسمية ـ مع دولة عربية وهي ليبيا، وأخرى غير عربية وهي أثيوبيا، وهما دولتان غير خليجيتين وربما شعورا منها بأن أمنها أصبح مهدّداً من الدول المجاورة وأن استبعادها من المجلس كان تمهيداً لعزلها وتطويقها، وسواء كانت هذه التخوّفات صحيحة أم وهمية فإن المنطقة اليوم أصبحت مجزّأة بين محورين: محور مجلس التعاون ومحور «معاهدة عدن» وفي انتظار ما تفرزه نهاية الحرب العراقية الإيرانية من محاور.

٣ ـ يراد لقارىء الوثيقة التأسيسية لمجلس التعاون أن يقتنع بأن موقف الدول الأعضاء من الصراع الدائر بين الغرب والشرق هو موقف حيادي وغير منحاز، وقد صدرت لتعزيز هذا الأمر العشرات من التصريحات الرسمية وشبه الرسمية وفي مناسبات مختلفة. غير أن المتفحّص لوضعية هذه القضية في الخليج العربي والجزيرة العربية يلاحظ أن ثمة هوّة كبيرة بين التصريحات والواقع. فبرغم الحديث المعلن عن ضرورة إبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية فإن بعض الدول الأعضاء لا زال يقدّم ما يسمّى هذه الأيام بـ«التسهيلات» العسكرية للولايات المتّحدة والذي يتناقض مع المبادىء المعلنة في الوثيقة التأسيسية. وبرغم رفض دول المجس المبدئي لإقامة القواعد العسكرية الأجنبية فوق أراضيها وإعلانها أن الدفاع عن المنطقة هو مسؤولية أبنائها وشعوبها. إلا أن بعض دول المجلس تقدّم للولايات المتّحدة وبشكل علني وصريح قواعد عسكرية وتسهيلات كما أنها ترحّب بعمليات الاقتراب المستمرّة للقوات الأميركية في إطار ما يسمّى بـ«قوات التدخّل السريع». ونظراً لهذه الهوّة بين الموقف المبدئي الذي تعلنه الوثيقة التأسيسية وبين الموقف الفعلي لبعض الدول الأعضاء الست تصبح هذه التصريحات الرافضة للقواعد الأجنبية حديثاً نظرياً لا طعم له.

٤ ـ على الرغم من أن الورقة الملحقة بالوثيقة التأسيسية لمجلس التعاون تتحدّث عن سعي الدول الأعضاء لإقامة تعاون وتنسيق شامل فيما بينها في جميع المسائل الاقتصادية وبرغم من أنها نصّت على إنشاء لجنة خاصة بالنفط بغرض تنسيق السياسات المتعلّقة بالإنتاج والتصدير والأسعار، إلا أن هذا التعاون على صعيد الواقع لا زال في طور الأماني. فبينما تتّجه بعض الدول في المجلس لتخفيض حجم إنتاجها اليومي من النفط بكميات كبيرة (مثلاً الكويت) وتحافظ على سعر البيع الذي تتمسّك به أغلبية الأوبك فإن دولاً أخرى (مثل السعودية) تتّجه عكس ذلك فتزيد من كميات إنتاجها وتغرق الأسواق بكميات هائلة من النفط وتبيع نفطها بأقل الأسعار مقارنة بدول الأوبك الأخرى. فإذا كانت دول مجلس التعاون لا تبدو موحّدة في سياساتها النفطية علماً بأنها تعتمد أساساً في دخلها القومي على عائدات النفط، فكيف يمكن لهذه الدول أن تحقّق وحدتها أو على الأقل تعاونها الاقتصادي في المجالات الأخرى؟.

موقف دول المجلس من الحرب العراقية ـ الإيرانية

يتميّز موقف دول المجلس بسلبية شبه تامة إزاء الحرب العراقية ـ الإيرانية بالرغم من محاولات بعض الدول الأعضاء لكي تلعب دور الشريك الأصغر في الحرب. هذه الحرب تدور بين العراق وإيران منذ حوالي سنتان وهما دولتان خليجيتان. وإذا كان موقف «الحياد» الذي تنتهجه دول المجلس إزاء طرفي النزاع يبدو مبرّراً لسبب أو لآخر، فإن الحياد هذا لا يعني فك الارتباط بالنزاع ذاته وعدم السعي الجدّي لوضع حدّ له.

دول المجلس ـ شاءت أم أبت ـ معنية موضوعياً بهذه الحرب وما سيترتّب عليها وما يتولّد منها سيؤثّر حتماً وبشكل مباشر على الأوضاع السياسية والأمنية في دول

المجلس. صحيح أن الحرب العراقية الإيرانية ظلّت حتى هذا الوقت تدور في إطارها المحدود بحدود الدولتين المتحاربتين لكن من يضمن في وقت من الأوقات أن لا ينعكس استمرار هذه الحرب بشكل عنيف على مجمل أقطار دول المجلس؟. إن الواجب الأخلاقي، إن لم نقل الجيوبولوتيكي يحتّم على دول المجلس أن تبذل مساعي أكثر جدّية لدى طرفي النزاع وبمساعدة أطراف أو هيئات دولية لوضع حد لهذه الحرب التي لم يربح منها سوى الولايات المتّحدة وحلفائها في المنطقة.

مجلس التعاون الخليجي يتبنى مشروع فهد

في ٧/٨/١٩٨١ أعلنت السعودية عن مبادرة سلام لحل المشكلة الفلسطينية مكونة من ثماني نقاط وقد قبلها مجلس التعاون وأيدها عبر تصريحات رسمية في صحف وإذاعات الدول الأعضاء. وقبل أن نناقش هذه المسألة لابد وأن نضع أمام الرأي العام نص النقاط الثمانية التي أعلن عنها فهد بن عبد العزيز ولي العهد السعودي آنذاك:

١ ــ انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية.

٢ ــ إزالة المستعمرات التي أقامتها اسرائيل في الأراضي العربية بعد عام ١٩٦٧.

٣ ــ ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

٤ ــ تأكيد حق الشعب الفلسطيني وتعويض من لا يرغب في العودة.

٥ ــ تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت اشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.

٦ ــ قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس.

٧ ــ تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام.

٨ ــ تقوم الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها بضمان تنفيذ تلك المبادىء.

ردود الفعل الدولية والعربية والفلسطينية لـ«مشروع فهد»

١ ــ قال ريغان في المؤتمر الصحفي الذي عقده من أيام قليلة بعد نجاحه في تمرير صفقة الأواكس أن مبادرة السلام السعودية «نقطة بداية تستحق الثناء لأنها المرة الأولى التي يعترف فيها السعوديون باسرائيل». في إشارة واضحة للنقطة السابعة من المشروع التي تقول بحق لكل دول المنطقة في العيش بسلام «الاتحاد»، الجمعة ٣٠/١٠/١٩٨١.

٢ ــ الاتحاد السوفياتي لم يصدر عنه موقف رسمي مباشر ازاء المشروع وهذا الموقف في حد ذاته ــ ولمن يعرف طبيعة القرار السوفياتي ينم عن رفض ضمني للمشروع السعودي. «صدر رد فعل غير مباشر للاتحاد السوفياتي وهذه الدراسة تحت الطبع ــ يشير على لسان ياسر عرفات إلى موافقة موسكو على مشروع فهد ــ الوطن ٧/١١/١٩٨١».

٣ ــ أما بالنسبة لدول أوروبا الغربية فقد أعلنت عن تأييدها للمشروع ووصفته بـ«الشجاعة» في إشارة واضحة للاعتراف السعودي باسرائيل وتخليها عن المضامين الاسلامية للقضية بابتعادها تماماً عن الدعوة للجهاد. وهي دعوة أعلنها فهد بن عبد العزيز في المغرب منذ عام تقريباً.

٤ ــ ثم دول أخرى أعلنت قبول المبادرة السعودية من بينها الصين الشعبية، أندونيسيا، السنغال، زامبيا، وبنغلادش. أما اليابان فقد تحمست للمبادرة وصرح وزير خارجيتها سونودا بأن بلاده ستساند الجهود التي تبذلها السعودية في هذا الاطار. وأكد سونودا بأن أكثر المشاكل إلحاحاً اليوم في الشرق الأوسط هي الحفاظ على عملية السلام بين مصر واسرائيل في إشارة واضحة ان المبادرة السعودية هي امتداد لكامب ديفيد. «الاتحاد» ٢٠/١٠/١٩٨١.

٥ ـ في اسرائيل وصف نائب رئيس الوزراء الاسرائيلي سيمحا أرليخ الخطة السعودية للتسوية في الشرق الأوسط بأنها «نقطة تحول» وقال أرليخ الذي ترأس اجتماع مجلس الوزراء الاسرائيلي في غياب مناحيم بيغن الذي كان آنذاك يقضي فترة إجازة. قال «ان كل اعراب من حكومة معادية عن أنها راغبة في الاعتراف باسرائيل يجب أن يعتبر إيجابياً وكنقطة تحول لكن ينبغي علينا كذلك النظر إلى هذا الأمر نسبياً. «السفير» ١١/٨/١٩٨١.

٦ ـ طبعاً كل دول مجلس التعاون قبلت المشروع السعودي بالإضافة إلى تونس والمغرب والسودان والصومال واليمن الشمالي. أما مصر فبالرغم من اعتقادها بأن المشروع السعودي يشكل ـ في قناعتها ـ تطوراً إيجابياً. إلا أن كمال حسن علي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصري أضاف أن مشروع السعودية لا يختلف مطلقاً عن الموقف المصري وأنه إنما يأتي كاستكمال لكامب ديفيد لا أن يحل محلها. «الخليج» ٢٥/١٠/١٩٨١.

أما دول ليبيا، الجزائر، سوريا، واليمن الجنوبي، فقد رفضت المشروع.

٧ ـ فلسطينياً انقسم الموقف.. ياسر عرفات قال: «أن المشروع يمثل بداية جيدة لاقرار سلام دائم في الشرق الأوسط «لكنه أعرب عن شكه أن تقبل به اسرائيل والولايات المتحدة في صورته الحالية. صلاح خلف (أبو اياد) صرح قائلاً: «ان هناك نقاطاً في مشروع السلام الذي طرحه الأمير فهد تتعارض مع البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية. «الخليج» ٢٧/٩/١٩٨١.

بالنسبة للجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية فقد رفضتا المشروع السعودي ودعت الجبهة الديمقراطية لخطوات ثورية لقطع النفط العربي عن الغرب وسحب الأرصدة العربية وقطع العلاقات الاقتصادية مع أميركا.

مناقشة «مشروع فهد» وتبني دول مجلس التعاون

١ ـ في الوقت الذي لا تزال اسرائيل فيه تحتل الأراضي العربية ومنها فلسطين المحتلة وتكرر اعتداءها على الفلسطينيين والدول العربية وعلى الأخص لبنان وفي الوقت الذي حققت فيه منظمة التحرير بعض المكاسب العسكرية والسياسية وفي الوقت الذي تعاني فيه سياسة كامب ديفيد من محاصرة وإدانة عربية ودولية طلع علينا المشروع السعودي للتسوية. الذي يتفحص بنود المشروع يلاحظ أنها كلها وردت في قرارات لمجلس الأمن الدولي أو للجمعية العامة للأمم المتحدة وتبناها السادات منذ وقت طويل بأجمعها باستثناء الفقرة الأخيرة من البند الرابع القائلة بـ «تعويض من لا يرغب في العودة» والتي وردت في المشروع السعودي.

٢ ـ الخطة السعودية تتناقض بشكل ذريع مع قرار اعلان «الجهاد المقدس» الذي سبق للأمير فهد بن عبد العزيز أن أعلنه سابقاً.

٣ ـ يطرح المشروع السعودي بهذه الظروف ودون أن يبدو من اسرائيل لا نقول أي تنازل بل أية ليونة وأي اعتراف ولو ضمني بالحق العربي.

٤ ـ الأطراف التي أيدت المشروع في العالم الغربي تمثل الجانب الأقل تأثيراً. حقيقة أن السعودية ودول مجلس التعاون تمثل قوة اقتصادية ومعنوية في العالم الغربي، إلا انها لا تستطيع أن تملي مواقفها على الدول العربية الأخرى الأكثر تأثيراً سياسياً وعسكرياً ولا سيما دول جبهة الصمود.

٥ ـ في تصوري أن طرح المشروع من طرف واحد (السعودية) وضم دول مجلس التعاون للموقف السعودي وفي اطار الطريقة التي طرح فيها أن الأمر كان ـ تكتيكياً ـ غير سليم العواقب وسوف تترتب عليه أضرار سياسية كبيرة لصورة السعودية ومعها دول مجلس التعاون.

٦ ـ الذي يتفحص بنود المشروع ويراجع بعض الأوراق والقصاصات القديمة يلاحظ ثمة تشابهاً كبيراً ـ في المضمون ـ مع ما كان يطرحه يمين «فتح» في المقابلات والمقالات الصحفية والعالمية والخليجية، الأمر الذي يفرض التساؤل القائل: هل شاركت بعض أطراف المقاومة الفلسطينية في صياغة أفكار المشروع السعودي؟

٧ ـ تزامن طرح المشروع في الأعلام الخليجي وبشكل كثيف مع المناقشات التي كانت تدور حول صفقة الأواكس في الكونغرس الأميركي. ولقد ركز الاعلام الخليجي المرتبط أساساً بالخط الرسمي لدول الخليج العربي على تغطية صفقة الأواكس دون أن يناقش «المشروع السعودي» الذي دون شك يفوق في أهميته وخطورته صفقة «الأواكس».

وخلص الاعلام الخليجي إلى أن التصويت على الصفقة المذكورة كان انتصاراً عربياً هاماً ومنعطفاً أساسياً في العلاقات العربية الأميركية. ونحن لا نعتقد ذلك، بل الذي نعتقده أن الصفقة كانت جزءاً من الاستراتيجية الأميركية الأمنية الشاملة وهي الاستراتيجية التي تعمل على تزويد الدول الحليفة للولايات المتحدة في المنطقة بالمقدرة على الدفاع عن نفسها وعلى تحسين قدرة الولايات المتحدة على إحلال قواتها في المنطقة في حالة ما إذا انهارت استحمامات الردع. ولقد أكد ريغان هذا الأمر في المؤتمر الصحفي الذي عقده بعد التصويت على الصفقة وأضاف: «إن الموافقة على صفقة الأواكس للسعودية لا تنقص بأي شكل من دعم أميركا لأمن اسرائيل وأن أميركا سوف تواصل التزامها الذي لا يتزعزع بأمن ورخاء اسرائيل وهو الالتزام الذي ينبع من إدراكها لأن قوة اسرائيل ضرورية لأهداف أميركا الرئيسية في المنطقة». وهكذا نلاحظ أن الاستراتيجية الأميركية تجاه اسرائيل تفيد اسرائيل والفاتورة التي تدفعها الولايات المتحدة وأما الاستراتيجية الأميركية في الخليج العربي والجزيرة العربية تفيد الولايات المتحدة والفاتورة يدفعها عرب الخليج العربي والجزيرة العربية.

٨ ـ عرض المشروع السعودي في مؤتمر قمة فاس ولم يتفق العرب عليه ـ كما توقعنا في دراستنا المنشورة في الوطن ـ ١/١١/١٩٨١ ـ وتصاعدت الخلافات العربية بعد القمة واكتشفت دول مجلس التعاون ـ ولو متأخراً ـ أن المشروع السعودي ولد مبكراً وقبل أوانه.

الأمن السياسي لدول مجلس التعاون

تنقل إلينا الصحف الخليجية والعربية والأجنبية بين الفينة والأخرى بعض التصريحات الرسمية الخليجية القلقة، ويتبعها عادة ـ وبعد أيام قلائل ـ بعض الأخبار التي تعززها. ويتوضح لمن يتابع تلك التصريحات وتلك الأخبار التي تتبعها أن مشكلة الأمن تشكل هاجساً رئيساً بالنسبة لدول مجلس التعاون. والمراقب يلحظ عناية دول المجلس المتصاعدة بالزاوية العسكرية بالذات من مشكلة الأمن المذكورة والتركيز عليها، دون معالجة الزوايا الأخرى من المشكلة ذاتها وأقصد بالذات زاوية الأمن السياسي والتي تشكل ـ برأيي المتواضع ـ زاوية أخطر من زاوية الأمن العسكري إذا وضعنا في الاعتبار جملة الميكانزمات الفاعلة في وضعيات الخليج العربي والجزيرة العربية.

كمثال، نقلت إلينا الصحف الخليجية عن عزم دول المجلس تعيين أمين عام مساعد للشؤون العسكرية، كما نقلت إلينا أخبار مؤتمر رؤساء الأركان لدول المجلس والذي عقد في الرياض، وأفادت الأنباء حول نية دول المجلس إقامة وتأسيس هيئة للتصنيع الحربي وتفيد بعض الصحف الأجنبية ـ ولا ندري مدى صحة ذلك ـ أن دول المجلس فعلاً اتصلت ببعض الشركات الفرنسية لصناعة السلاح في هذا الخصوص وان تلك الشركات أرسلت وفودها إلى المنطقة وذلك لاختيار المواقع المناسبة لإقامة الهيئة المذكورة. واضح إذن من هذه الأنباء أن دول المجلس تركز على الزاوية العسكرية من مشكلة الأمن وأن هذه الزاوية صارت الشغل الشاغل لدول مجلس التعاون. وقد تكون هناك ظروف ـ نحن نجهلها ـ تبرر هذا التركيز على هذه الزاوية بالذات من مشكلة الأمن الحادة التي تواجهها دون المجلس. وقد تكون من ضمن هذه الظروف الحرب العراقية الايرانية وما أفرزته على الساحل

العربي – والذي هو ساحل دول المجلس – من ارتباك وتخوف وخلخلة في المواقف وما ينتظر لهذه الحرب من آثار أمنية خاصة بعد انتهائها. قد يكون هذا وغيره هو من ضمن المبررات لذلك التركيز على الناحية والزاوية العسكرية بالذات من مشكلة الأمن التي تواجهها دول المجلس.

ولكن ما نود هنا أن نبحثه هو: هل مشكلة الأمن التي تواجهها دول المجلس – في الأساس – عسكرية؟ أم أن ثمة زوايا أخرى لهذه المشكلة باتت – وفق المعطيات الخليجية الحالية – تشكل في رأينا خطراً أكبر في مضامينه ومدلولاته من الخطر العسكري؟ نقصد بالطبع مشكلة الأمن السياسي وما يرافقها وينفرز منها على المناخ السياسي العام في منطقة الخليج العربي. ونسأل سؤالاً آخر لا يقل لزوجة عن سابقه: لنفترض أن دول المجلس قد نجحت في إكمال كل استحكامات الردع العسكري فهل يعني هذا بالضرورة أو هل يتبع هذا كنتيجة الأمن السياسي أو الأمن الاجتماعي المطلوب؟ وهل – كسؤال أخير لا يتبعه آخر – للمنطقة رصيد تجربة سابقة في هذه القضية؟

يحق لدول المجلس أن تقلق فثمة أكثر من مبرر هذه الأيام للقلق. لكن ما نوده من دول المجلس أن تضخ طاقة أكبر في عملية تشخيص القلق الذي تعكسه التصريحات الرسمية، كما نود من دول المجلس أن تتحلى بمرانة (ولا أقول مرونة لأن كلمة مرونة هي من ضمن الأخطاء الشائعة واسألوا ابن منظور) سياسية وهي تشخص قلقها شبيهة بتلك المرانة التي تظهر بها في المحافل الدولية. نقول – وبلا تجاسر – على الأقل ضمن إطار المحادثات التي تدور فيما بينها ازاء قضايا الخليج العربي المثارة وأن تبدأ تستعد لفهم الرأي الآخر – والذي قد لا يكون رسمياً بل شعبياً – حين تطرح قضايا الخليج العربي في الأمن السياسي والاجتماعي للنقاش.

للمنطقة – أقصد المنطقة العربية عموماً، ومنطقة الخليج العربي خصوصاً – رصيد تجربة في مسألة الأمن العسكري وفشله في تحقيق الأمن السياسي، على صعيد المنطقة العربية كانت الدولة العثمانية تسيطر على معظم الرقعة العربية عسكرياً وكانت الدولة العثمانية قوة عسكرية مرهوبة الجانب حتى من طرف القوى الدولية. وما زالت مواجهاتها العسكرية التاريخية مع الامبراطورية البريطانية حاضرة في أذهان الانجليز وفي منتدياتهم السياسية. وما زال الانجليز يذكرون نصر الدولة العثمانية عليهم سنة ١٩١٦. ففي تلك السنة حاصر العثمانيون في مدينة الكوت – العراق ما يقارب ثلاثة عشر ألفا من الجنود البريطانيين لمدة ١٤٧ يوماً استسلم على أثرها الانجليز بعد ان اضطروا – ولنفاذ المؤن عندهم – إلى أكل كل قطط وكلاب وجردان وحمير المدينة. كاجراء تأديبي قاد الأتراك هذه الجموع الغفيرة من الجنود البريطانيين في مسيرة طويلة وعلى الأقدام من الكوت في العراق إلى الأستانة في تركيا. وكان الأتراك يستقلون أنواع شتى من المركبات والدواب بينما البريطانيون يغوصون في أوحال المسيرة الطويلة التي قطعوها على الأقدام.

وبالرغم من هذه القوة العسكرية التي أظهرتها الدولة العثمانية، لم تكن لديها مؤسسات سياسية متقدمة ولم تكن بنيتها السياسية متماسكة ولم تكن تسمح بحياة سياسية رشيدة مما سهل عملية اختراقها سياسياً من طرف أعدائها وزرع بذور الانهيار السياسي من الداخل وسيطرة اليهود عليها من خلال مصطفى كمال المنحدر من يهود الدونمة وذلك بعد انهيار الخلافة العثمانية. أما على مستوى الخليج العربي فكانت ايران الشاه قوة عسكرية ضاربة ليست في الخليج العربي فحسب بل حتى في بحر العرب وبعض دوائر المحيط الهندي والبحر الأحمر. وكان الشاه يزود علناً اسرائيل بـ ٨٢٪ من احتياجاتها النفطية ويأمر أسطوله البحري بحراسة الناقلات – التي أحياناً كانت اسرائيلية – المتوجهة إلى اسرائيل من ميناء عبدان الايراني إلى ميناء ايلات الاسرائيلي المطل على خليج العقبة وكانت الناقلات المذكورة تمر حذا الشواطىء العربية في الخليج العربي وبحر العرب والبحر الأحمر ولم تكن أي دولة عربية تتعرض لها مخافة القوة العسكرية التي كان يتمتع بها الشاه. لكن هل

كانت عند الشاه مؤسسات قوية أيضاً؟ وهل كانت البنية السياسية لنظامة متماسكة؟ وهل سمح بحياة سياسية رشيدة؟ بالطبع لا. ولذلك كان من السهولة بمكان تحريك الشارع ضده واختراق نظامه السياسي بل ونسفه ـ لا عبر الجيش أو العساكر ـ بل عبر الرفض الشعبي المتراكم والمختزن. عليه نقول أن أمن النظم من الزاوية العسكرية لا يعني بالضرورة أمنها من الزاوية السياسية. لذلك لابد من الاهتمام ـ في دول المجلس ـ ولعناية ببناء مؤسسات سياسية تحقق التماسك السياسي في المنطقة وهو تماسك لكي يتحقق بحاجة إلى أكثر من القول بأننا في المنطقة نشكل أسرة واحدة، لابد كخطوة أولية تثمين المعطيات السياسية الداخلية في دول المجلس والتعامل معها كحقائق سياسية يابسة لا يجوز الالتفاف عليها، بل ليس من الذكاء التغاضي عنها أو زجرها أو كبحها. ولابد بعد ذلك من تأسيس نسق التعامل السياسي مع تلك المعطيات من خلال الحرص على استشفاف الرأي المحلي. وليس بضرورة رأي الأعيان ذو القواعد الأجتماعية المتكونة والامتداد الاجتماعي الجذري وفي تصوري أن هذه العملية المعقدة لا تتم على أكمل وجه بوجود المستشارين السياسيين غير المحليين المنفصلين نفسياً وتاريخياً بل وحتى عاطفياً عن مجتمعات الخليج العربي.

إذا توفرت النية لدى دول المجلس لمعالجة قضية الأمن السياسي معالجة جادة ـ ونرجو أن تتوفر ـ يصير مطلوباً تحديد مفهوم الأمن السياسي الذي نقصد حيث أن هناك مفاهيم متعددة ومتنوعة للأمن السياسي. بعض النظم السياسية تتصور أن الأمن السياسي لا يتحقق إلا عبر زوار الفجر والرصد والتجسس والتصنت على الهواتف والملاحقة في الشوارع والتشريد والعزل السياسي والاجتماعي لكل المخالفين في الرأي أو المعارضين السياسيين وهذا مفهوم متوغل في البدائية السياسية. ولقد أثبتت التطورات السياسية في العالم المعاصر أن النظم التي توكأت على هذا المفهوم البدائي لم تنجح في المحافظة على أمنها السياسي. بل الذي حدث هو العكس بالضبط وقد عجل هذا المفهوم الاطاحة بكثير من النظم السياسية لأنه ساهم مساهمة فعالة في ترسيخ القلق السياسي وفي انضاج الأزمة السياسية وسارع في توتير العلاقات السياسية في المجتمع السياسي ودفع بهذا الكم المتراكم المتوتر نحو التفجير المبكر. وهذا ما حدث بالضبط في ايران الشاه ولنظام الشاه. ثمة مفهوم آخر للأمن السياسي يقوم على أسلوب استعمال القفاز الحريري في خنق المعارضة. هذا المفهوم يقوم على الرصد والمراقبة والتجسس ومحاولة توريط رموز المعارضة في قضايا شائنة ونشر إشاعات وأقاويل تقدم بشخوص المعارضة، وفي نفس الوقت التحكم بمضامين الاعلام السياسية وحياكة صورة مشرفة للنظام السياسي مع استعمال القمع غير المباشر عبر التضييق الوظيفي والمهني والمعيشي وتستطيع نظم العالم الثالث أن تستفرد بعناصر المعارضة السياسية نظراً لغياب الرأي العام المستنير والمؤسسات السياسية الشعبية المتماسكة. ولقد أثبتت التطورات السياسية في العالم المعاصر أن النظم التي توكأت على هذا المفهوم ـ أسلوب القفاز الحرير في خنق المعارضة ـ استطاعت فعلاً أن تكسب وقتاً ومهلة وهامشاً نسبياً في مجال المناورة السياسية. لكن مع ذلك لم يعالج هذا المفهوم الجذور الحقيقية للتذمر الاجتماعي والتقاطب السياسي بالتالي فإن نجاحه موقوت على مدى قصير وقد تفاجأ النظم السياسية التي تتوكأ عليه بأحداث سياسية متفجرة لم تكن ضمن الاعتبارات والاحتمالات المتوقعة. وهذا ما حدث للسادات وقد يحدث لأنظمة شبيهة. أما المفهوم الثالث والأخير للأمن السياسي فهو ذاك الذي يحاول معالجة جذور التذمر الاجتماعي والتقاطب السياسي من خلال الاتصال السياسي المباشر بالناس. وأقصد بالاتصال السياسي المباشر بالناس لا لقاءات المجاملة في الأعراس والمآتم بل عبر لقاءات الحوار السياسي الجاد الذي يتخطى ويتجاوز كل حدود الاستحياء والاحتشام. مهم جداً أن يكون لهذا الاتصال المباشر بالناس مضمون يؤدي إلى نتيجة صحيحة لا فقط المحافظة على صورة وشكل صحيحين مع الافتقار للمضمون السياسي الصحيح. ومطلوب أيضاً في تلك الحالة أن يكون لهذا الاتصال المباشر بالناس أوعية ومؤسسات تحظى باحترام وتتمتع بمصداقية وفاعلية وتشكل للنظام السياسي مضموناً

سياسياً على مدى طويل. لقد أثبتت النظم السياسية التي توكأت على هذا الفهوم أنها بذلك عالجت قضية الأمن السياسي من جذورها. ونسأل: ما موقع دول مجلس التعاون في هذه الفرشة النظرية لمفاهيم الأمن السياسي؟ في تصوري أن المفهوم الأول ينطبق على بعضها والمفهوم الثاني ينطبق على البعض الآخر، لكن لم تصل ـ حتى الآن ـ أياً منها إلى المفهوم الثالث.

إن قضية الأمن السياسي لدول مجلس التعاون ـ في تصوري ـ هي القضية الأم في ضوء المعطيات الحالية. وإن معالجتها تتطلب إعادة النظر في كثير من السياسات الداخلية وقبل فوات الأوان. فالوضع التجاري والاعلامي والتعليمي والاداري والسياسات المتبعة في هذه المجالات كلها بحاجة إلى إعادة نظر. فكل هذه الجلبة التي نسمع ونقرأ عنها حول ازدهار التجارة في دول المجلس يجب أن توضع في سياقها السياسي وتعالج بشيء من الموضوعية. ولنسأل أنفسنا ـ نظمًا وشعوباً ـ من المستفيد من دورة المال في هذه التجارة؟ ونجيب: إن المستفيد من دورة المال المشار إليها مؤسسات تجارية (بنوك وشركات) تمثل لا أكثر من ١٠٪ من أهل المنطقة، أما الباقون فمتفرجون متبرمون. ومن الطبيعي في ظروف «ازدهار التجارة» في أي مجتمع وبهذا الشكل الحاصل في دول المجلس أن يزداد التفاوت المعيشي بين الفئات الاجتماعية وتتبلور عملية التقاطب الاجتماعي وهي عملية ملحوظة في مجتمعات دول المجلس تظهر في الزيجات العائلية والدواوين والفاعلية الملحوظة والمتزايدة للعائلية والقبلية والطائفية والتوزيع الجغرافي للسكان المبني على أسس فئوية وعلى أسس الدخول المادية للأفراد. يزيد على ذلك دخول الكثير من المسؤولين والرسميين ـ في دول المجلس جميعها ـ كأطراف في السوق مما ينزع من النظام السياسي صفة الحياد الاجتماعي وهذا يضر كثيراً بصورة الدولة يؤثر كثيراً وبشكل سلبي على مصداقية نظمها وقوانينها ومشاريعها، علاوة على أنه أمر لا يجوز شرعاً استناداً إلى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أخون الخيانة تجارة الوالي في رعيته» (كنز العمال ج ٦، حديث ٧٨) هذه العملية ـ عملية التقاطب الاجتماعي بكافة ظواهرها ـ تؤثر تأثيراً كبيراً على قضية الأمن السياسي وبشكل سلبي وينبغي المبادرة من الآن في دراسة كيفية معالجتها. ولا أزعم أني أملك تصوراً في معالجتها، إلا أني شبه متيقن من خطورتها المستقبلية القريبة.

أما على مستوى الأعلام يلاحظ في دول المجلس أن أصحاب الرأي والفكر والاتجاه ليست لديهم الوسيلة للتعبير عنه، بينما نجد أن وسائل التعبير السياسي والاجتماعي (الصحف) صارت ملكية خاصة للبيوتات التجارية الكبيرة، مما حول الصحف من كونها ـ في الأساس ـ وسيلة تعبير عن الرأي العام إلى كونها وسيلة ضغط للرأي الخاص. وبالرغم من هذه الوضعية الاعلامية غير السليمة، إلا أنه ونظراً لطبيعة البداوة والعفوية التي ما زالت تغلب على العلاقات الاجتماعية في مجتمعات دول المجلس استطاع أصحاب الرأي والفكر والاتجاه ـ وعبر علاقات شخصية محضة ـ أن يلجوا إلى مجال التعبير السياسي في صحافة دول المجلس. أما التلفزيون وهو من أهم وأخطر الوسائل الاعلامية تأثيراً فيلاحظ أنه يخلو ـ في دول المجلس ـ من المضامين السياسية الرشيدة وتغلب عليه السمة الترفيهية الفجة وأحياناً المسفة والمستفزة للشعور العام. علاوة على ذلك غابت في التلفزيون ـ في دول المجلس خلال السنوات الأخيرة بعض البرامج السياسية والثقافية وكان بعضها تحت إشراف جمعيات نفع عام لها قواعدها الاجتماعية ذات الأهمية. كان وجود هذه البرامج في تلفزيون دول المجلس أفضل من غيابها ذلك لأنها كانت مبادرة طيبة ـ وإن كانت عفوية وغير مخطط لها ـ إلا أنها ذو أثر سياسي بناء ارتفع بعملية الارشاد السياسي للمواطن إلى درجات منشودة ومطلوبة. ومؤسف جداً أن يمتد نشاط البورصة الى تلفزيون دول المجلس ليذكر الفقراء بفقرهم حتى وهم في بيوتهم وخاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن الذين يستفيدون من دورة المال في البورصة لا يتعدون ١٠٪ من مجمل سكان دول المجلس ـ في تصوري ـ لكي نعالج هذا الوضع الاعلامي غير السليم ـ وخاصة في غياب المؤسسات السياسية التي تنظم

الرأي العام نحن بحاجة ماسة ـ نظمًا وشعوباً إلى أعلام (صحف تلفزيون ـ إذاعة) يقوم ـ ولو بشكل هامشي ـ مقام تلك المؤسسات التي طال غيابها أكثر من اللازم. أما على مستوى التعليم والقرار التعليمي فتحتاج دول المجلس إعادة النظر ـ بشكل جذري ـ في مضمون التعليم الذي تقدمه لشعوبها، كما أنها بحاجة ماسة لاعادة النظر في القيادات الادارية والمهنية المهيمنة على قضية التعليم وهي أخطر عملية تدور دواليبها اليوم في مجتمعات الخليج العربي.

يجب أن تدرك دول المجلس أن مستوى التعليم والتربية فيها ضعيف وأنه يضعف يوماً اثر آخر وأن التقدم في هذ المجال لا يقاس بالكم بل بالكيف والنوع. ويجب أن تدرك دول المجلس أنها تعاني اليوم من ظاهرة تعليمية مخيفة للغاية وهي ظاهرة أمية المتعلمين وانصاف المتعلمين وهي ظاهرة ـ من حيث نتائجها ومدلولاتها السياسية ـ أخطر بكثير من ظاهرة الأمية التقليدية. ويجب أن تدرك دول المجلس أن فيها أجيالاً جديدة وكفاءات جديدة قادرة على الاسهام في مجال القيادة التعليمية وأن تكتيك القيادة ـ في هذا المجال بالذات ـ يحتاج إلى أهلية علمية وأخلاقية وشخصية تتجاوز كل ميكانزمات الولاء السياسي. إن قضية التعليم والشكل الجوهرية التي تعيشها والتي تتراكم وتختزن مع الأيام ستؤثر بشكل سلبي على الأمن السياسي في دول المجلس إن لم نبادر بالتصدي العلمي لها. على مستوى الادارة الحكومية يجب أن تدرك دول المجلس إن إداراتها العامة إدارة فاشلة وغير كفؤة ومركزية إلى حدود غير معقولة ولا مقبولة.

ويجب أن تدرك دول المجلس أنه مهما كان القرار السياسي رشيداً ويتوخى المصلحة العامة فإن إداراتها الحكومية ـ نظراً لانعدام الكفاءة والمرانة ـ تستطيع أن تقتل أي قرار سياسي حتى وهو في مهده. وأن بداية علاج هذه القضية الخطيرة في دول المجلس يكمن في مدى قناعتها في الفصل بين الادارة الحكومية والسياسة ذلك أنه يلاحظ ـ في دول المجلس ـ هذا التداخل الخطير بين الادارة والسياسة والذي يفرز بدوره مراكز قوى سياسية متعددة في الادارة الحكومية وليس ذلك من مصلحة الأمن السياسي في دول المجلس.

المشاكل الجوهرية التي تعاني منها دول مجلس التعاون

تعاني دول مجلس التعاون الست جملة مشاكل جوهرية من المنتظر أن تؤثر وبشكل سلبي ـ بالطبع ـ على نجاح مجلس التعاون في صيغته الحالية. وخطورة هذه المشاكل تنبع من جوهريتها ومصيريتها من جهة، وانفراشها على مجتمعات واقتصاديات وسياسات جميع الدول الأعضاء في مجلس التعاون. وقد لا يبدو لهذه المشاكل ـ حالياً ـ أثراً قوياً بارزاً على سياق مجلس التعاون، ذلك لأنه لم يزل يمر في طور التكوين. لكن ينتظر أن يواجه الأعضاء ظروفاً مستقبلية أقل ملاءمة من الظروف الاحتفالية الحالية وذلك حين يصطدم المجلس بجدر هذه المشاكل الجوهرية التالي ذكرها:

١ ـ التبعية الاقتصادية للعالم الرأسمالي.

٢ ـ التخلف السياسي في هيكلية السلطة السياسية.

٣ ـ السياسة الدفاعية وارتباطها بالاستراتيجية الأميركية.

٤ ـ تراكم المشكلة السكانية.

٥ ـ جمود المشكلة الحدودية.

فالتبعية الاقتصادية للعالم الرأسمالي صارت من الحدة بحيث تتحكم في اتجاه القرار السياسي في دول مجلس التعاون. والتخلف السياسي الذي تشكو منه هيكلية السلطة السياسية وتراكيبها، لم يعد ـ فقط ـ مجالا لنقد الناقدين، بل صار خطراً يتهدد الاستقرار الاجتماعي في المنطقة. والمؤسسة العسكرية صارت وسيلة ـ بيد الغرب والولايات المتحدة بالذات ـ لاستنزاف العوائد النفطية والحيلولة دون ضخها في العملية التنموية الشاملة والمطلوبة بإلحاح. كما أن جيوش دول مجلس التعاون صارت ـ في المنظور الأميركي ـ حلقة من حلقات «قوات

التدخل السريع» RDF الأميركية في حالة «اختلال» موازين القوى لغير صالح الولايات المتحدة في المنطقة. وتراكم المشكلة السكانية ـ في كل دول مجلس التعاون ـ وما ينفرز منها ويترتب عليها من حركية اجتماعية مستمرة باتت ترهق الأجهزة الرسمية والشعبية وتحد من امكانيات استقرار شبكة العلاقات الاجتماعية في دول مجلس التعاون. وجمود المشكلة الحدودية ـ دون حلها بشكل شامل ونهائي ـ فيما بين أعضاء المجلس أنفسهم (قطر ـ بحرين، إمارات ـ عمان، قطر ـ إمارات، كويت ـ سعودية، إمارات ـ سعودية) لم يعد تجد معها سياسات التغاضي والتعامي والتجاهل.

تبعية دول المجلس الاقتصادية للعالم الرأسمالي

تمثل دول مجلس التعاون أقصى درجات التبعية للعالم الرأسمالي من بين كل دول العالم. فاقتصاداتها تقوم أساساً على انتاج وتصدير سلعة واحدة: النفط بينما تستورد هذه الدول جميع احتياجاتها من السلع الاستهلاكية والرأسمالية من الخارج. هذا ينطبق حتى على الأيدي العاملة التي تأتي من الخارج. فاستمرار الحياة داخل دول مجلس التعاون يقوم أساساً على حركة التصدير والاستيراد ـ تصدير النفط واستيراد كافة الاحتياجات ـ وهي حركة مربوطة عضوياً بالعالم الرأسمالي. وليس من العسير قياس تبعية دول مجلس التعاون للعالم الرأسمالي حسابياً فثمة أدبيات اقتصادية عديدة تناولت هذا الموضوع بالبحث والتمحيص[٧]. فثمة مؤشرات عديدة تقيس التبعية الاقتصادية:

□ أولها: مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي للخارج وهو يمثل مدى أهمية الصادرات والواردات من الناتج المحلي الاجمالي. ففي الكويت مثلاً ارتفع مؤشر الانكشاف الاقتصادي من ٩٢٪ في سنة ١٩٧٠ إلى ١٠١٪ في سنة ١٩٧٤، وفي السعودية من ٨٨٪ إلى ١٠٠٪، وفي عمان من ٩٥٪ إلى ١١٢٪. لكن أكبر درجة للانكشاف الاقتصادي في الخليج العربي هي في دولة الامارات حيث وصل المؤشر المذكور إلى ١٤٢٪ في سنة ١٩٧٠، ١٧٢٪ في سنة ١٩٧٤[٨].

□ وثانيها: مؤشر أهمية الصادرات في الناتج المحلي. لو ألقينا نظرة سريعة على أرقام الصادرات لدول مجلس التعاون لأخذنا فكرة واضحة عن مدى اعتماد اقتصادات هذه الدول على النشاط التصديري حيث أن نسبة الصادرات من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٧٠ تتراوح بين ١٠٠٪ في دولة قطر في حين أنها تصل إلى ٩٤٪ في دولة الامارات، و٥٩٪ في السعودية، و٦٣٪ في الكويت، و٧٥٪ في عمان. ومن الملاحظ أن نسبة الصادرات من الناتج المحلي قد ازدادت بشكل ملحوظ مع زيادة أسعار النفط الكبيرة في عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤[٩].

□ وثالثها: مؤشر التركيز السلعي للصادرات والذي يقيس مدى التركيز على تصدير سلعة واحدة أو عدد قليل جداً من السلع. فإذا وصل هذا المؤشر إلى حدود المغالاة ـ كما هو حاصل في جميع مؤشرات دول مجلس التعاون ـ فإن ذلك يشكل مؤشراً من مؤشرات التبعية لأن ـ كما يؤكد د. كرم في بحثه القيم «البلد الذي يمثل فيه تصدير سلعة أو سلعتين ما يزيد عن ٦٠ ـ ٧٠٪ من مجموع الصادرات (في الدول النفطية) ما يزيد عن ٩٠٪) يصبح هذا البلد في وضع لا يسمح له بمقاومة إجراءات معادية

(٧) نخص منها بالذكر بحث د. انطونيوس كرم «التبعية الاقتصادية في دول الخليج» الذي قدمه لندوة «التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج» واشتركت في تنظيمها جامعة الكويت والجمعية الاقتصادية الكويتية والمعهد العربي للتخطيط ونشرت جامعة الكويت الأبحاث التي قدمت للندوة. عقدت الندوة ما بين ٢٩ أبريل ـ ٢ مايو ١٩٧٨ في الكويت. بحث د. كرم يقع ما بين ص٤٩٥ ـ ٧٥١٩

٨) نفس المرجع (طبعا يتوقع ـ ضمن المعطيات الاقتصادية التي سادت في المنطقة منذ عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٨٢ أن تزداد وترتفع درجة الانكشاف الاقتصادي للدول المذكورة). ص ٥٠٤.

(٩) نفس المرجع (دون حاجة للتأكيد بأن أهمية الصادرات في الناتج المحلي قد ارتفعت منذ ١٩٧٤) ص ٥٠٦.

يلجأ إليها بلد من البلدان (أو مجموعة منها) وبالتحول بالسرعة المطلوبة إلى إنتاج (وتصدير) سلع أخرى إذا انقطعت القنوات التجارية التقليدية بسبب اندلاع حرب أو مقاطعة اقتصادية، أو ما شابه من الظروف غير العادية». تزداد عبارات د. كرم وضوحاً من خلال متابعة الجدول التالي:

مؤشر التركيز السلعي للصادرات في دول مجلس التعاون للسنوات ١٩٧٠، ١٩٧٣، ١٩٧٤

الدولة	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٤
الكويت	٩٣,٨	٩١,٣	٩٤,٣
السعودية	٩٩,٥	٩٩,٦	٩٩,٧
الامارات	٩٦,٣	٩٦,٨	٩٨,٤
عمان	—	٩٩,٠	٩٩,٠
البحرين	٧٥,٠	٦٧,١	٨٤,٤
قطر	٩٦,٤	٩٧,٢	٩٨,٢

□ ورابعها: مؤشر اعتماد ايرادات الدولة على سلعة التصدير الرئيسية.

يلاحظ أن إيرادات دول مجلس التعاون تعتمد على سلعة التصدير بما يزيد عن نسبة ٩٠٪ وذلك مؤشر للتبعية الاقتصادية.

□ وخامسها: مؤشر تصدير السلعة الرئيسية بشكلها الخام. «هذا المؤشر يعطينا فكرة واضحة عن سلوك الدول الغربية التي أقامت مصافي تكرير النفط بالقرب من أسواقها على الرغم من المزايا الاقتصادية من إقامتها بالقرب من مناطق انتاج النفط وكيف أن الدول المنتجة للنفط لم تتمكن حتى الآن من تكرير وتصنيع إلا الجزء الزهيد من انتاجها من النفط الذي لا يزال في معظمه يصدر في حالته الخام... حيث أن أربع دول خليجية (من أصل ستة) صدرت في سنة ١٩٧٦ ما بين ٩٤٪ من نفطها في حالة الخام (السعودية) و ٩٩,٨٪ (قطر) أما الامارات العربية فقد صدرت ٩٩,٤٪ من نفطها على شكله الخام. فقط البحرين لم تصدر أياً من نفطها في حالته الخام. أما الكويت فقد حسنت وضعها بعض الشيء حيث أنها لم تصدر إلا ٨٣,٥٪ من نفطها بشكله الخام. وهذا يعطينا فكرة واضحة عن بعد الدول النفطية من الهدف القاضي بالسيطرة على صناعة النفط في مختلف مراحلها»[١٠].

□ وسادسها: مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات، فـ «بقدر ما يكون مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات مرتفعاً في دولة ما بقدر ما تكون هذه من الدولة أكثر قابلية للتأثر بقرارات خارجة عن سلطتها»[١١].

□ وسابعها: مؤشر التركيز الجغرافي للواردات فـ «بقدر ما يكون هذا المؤشر مرتفعاً بقدر ما يكون البلد مكشوفاً لاجراءات عدائية من قبل شركائه التجاريين أو لتأثيرات أزمات دولية طارئة، خاصة إذا كانت الواردات التي انقطعت ذات أهمية كبيرة كالمواد الغذائية والسلع الرأسمالية والتكنولوجيا، كما هي الحال بالنسبة للسلع التي تستوردها دول الخليج العربي»[١٢].

□ وثامنها: هو مؤشر التبعية التكنولوجية وهو أهم المؤشرات على الاطلاق ودول مجلس التعاون تعاني من تبعية كاملة للغرب في هذا المجال.

هذه التبعية الاقتصادية التي تعاني منها دول مجلس التعاون للغرب تحد كثيراً من استقلال ارادتها السياسية وبالتالي تلجم إلى حد كبير استقلال القرار السياسي الخليجي. والذي زاد الطين بلة أن زيادات أسعار النفط في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ والأخرى التي تبعتها قد زادت وأكدت التبعية وأهمها تبعية دول الخليج العربي للأسواق المالية الغربية لتوظيف «الفائض المالي» الذي نتج عن زيادات

(١٠) نفس المرجع ص ٥١١.
(١١) نفس المرجع ص ٥١٣.
(١٢) نفس المرجع ص ٥١٥.

أسعار النفط وكما أشار د. جورج قرم عام ١٩٧٤ أن الأرباح التي حققتها الدول النفطية قد فقدت مجددا على مستوى الدورات المالية[١٣]. فالغرب يرغم دول الخليج العربي على «استثمار» ـ وبنمط جامح ـ ثروات قابلة للنضوب، ويقدم لها بالمقابل عملة ورقية يتلاعب بقيمتها حسب المراد، طالما أن مراكز التقرير العالمية النقدية والمالية هي ما زالت في أيدي مستهلكي النفط الغربيين. لذلك نجد أن عشية تعديل أسعار النفط، كانت دول الخليج العربي تقدر بعدة مليارات من الدولارات خسائر الصرف المسجلة والمتعلقة بأموالها على أثر الاضطرابات النقدية المفتعلة التي أصابت الاقتصادات الغربية.

المشكلة الثانية التي نجمت عن هذه التبعية الاقتصادية في مجال التعامل الاقتصادي العربي هي انعكاس هذه التبعية على برنامج المساعدات الخارجية لبعض دول الخليج العربي والجزيرة العربية فإن استراتيجية بعض هذه الدول كانت وما زالت وبالذات منذ عام ١٩٧٣ ـ تتمحور أساساً حول التدوير الدائم للموارد غير المثمرة محلياً في الاقتصادات الغربية، المعتبرة آمنة، وحول الضخ الهامشي لجزء من هذه الموارد في الاقتصادات العربية المجاورة، ليس في سبيل مشروع إنمائي عربي حقيقي، إنما في سبيل أهداف جغرافية ـ سياسية، مرتبطة بأهداف الرأسمالية الغربية الحريصة على ضرب محاولات استقلال الوطن العربي ووحداته[١٤]. يلاحظ كذلك أن المساعدات الاقتصادية (القروض) التي تقدمها دول الخليج العربي للعالم العربي (مثلاً التي قدمت لمصر وسورية) قد رافقها لدى هاتين الأخيرتين تفكيك جزئي لجهاز التنظيم الاقتصادي والمالي السابق بغية فسح المجال أمام انفتاح أوسع لهذه الدول على التشميرات المضاربية العربية ومن ثم على الشركات الكبرى المتعددة الجنسية.

بالاضافة إلى ذلك استخدمت دول الخليج العربي هذه المساعدات لتعزيز الوضعيات السياسية العربية الراهنة. هكذا نجد أن المساعدات الخليجية لمصر ـ كمثال ـ لم تتجاوز في أي وقت من الأوقات مبلغاً كافياً يسمح لها بالخروج من مشكلاتها اليومية. وصارت المساعدات الخليجية وسيلة للضغط على مصر والتأثير حتى على اختياراتها العسكرية في مرحلة السادات. فلقد أعلنت دول الخليج العربي ١٩٧٧ ـ عبر ما سمي آنذاك بـ(هيئة الخليج للتنمية الاقتصادية في مصر) أنها سترجىء كل مساعدة لمصر ما دامت هذه الأخيرة لم تطبق الاصلاحات الاقتصادية اللازمة التي أعدها لمصر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[١٥]. كان المطلوب من مصر ـ حسب تلك الاصلاحات المقترحة عليها ـ تخفيض سعر الجنية المصري بقوة ودفعة واحدة. والغاء كل الدعم المالي الحكومي للمنتجات الغذائية للأغلبية الساحقة من المصريين الذين يشكل متوسط مستوى معيشتهم أحد أدنى المستويات في العالم، وكذلك إلغاء كل القيود والعقبات التي تقف بوجه انتقال رؤوس الأموال الخليجية والغربية. لقد رفضت السلطات المصرية يومها تطبيق مثل هذا العلاج الذي اتضحت نتائجه المؤسفة في أميركا اللاتينية، لكن نظراً لالحاح الدائنين، ألغت مصر بعد بضعة أشهر المساعدات الحكومية للمنتجات الغذائية مما سبب أحداث ١٩ يناير العاصفة. وهو وضع مشابه لوضع كولومبيا عام ١٩٥٦، عندما تلقت الأمر الأميركي ـ عبر الصندوق الدولي والبنك الدولي و «الوكالة الدولية للتنمية» الأميركية[١٦].

إن ما تبينه الأزمة الاقتصادية المصرية بوضوح هو الانحياز التضامني والتام لدول الخليج العربية إلى جانب مواقف ومبادىء الرأسمالية الغربية من خلال المؤسسات الشبيهة بالبنك الدولي وصندوق النقد، إذ أن المعونات الاقتصادية التي كانت تقدم لبعض الدول العربية، بدلاً من

---

(١٣) «الاستثمارات الخارجية للدول العربية المنتجة للنفط»، تقرير لمعهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٧٧، ص ٦٥.
(١٤) نفس المرجع ص ١٠.
(١٥) نفس المرجع ص ٦٠.
(١٦) نفس المرجع ص ٦١.

أن تساعد هذه الدول على تعزيز استقلالها الاقتصادي إزاء الرأسمالية الغربية تبدو كأنها تضع تلك الدول تحت رحمة هذه الأخيرة. الثروة المالية التي راكمتها دول مجلس التعاون ـ خاصة بعد ١٩٧٤ ـ قلما أفادت المنطقة العربية بمجملها من خلال البنى المالية القائمة المتخارجة. لقد ثمرت هذه الثروة بأشكال مختلفة في الدول الرأسمالية الغربية[١٧]. وعندما بقيت بعض الموجودات المالية الخليجية في المنطقة العربية راحت تبحث بصورة أساسية عن توظيفات ذات طابع مضاربي: سياحة، فنادق... الخ وذات المساهمة المحدودة في التنمية العربية الشاملة.

من هنا يتضح لنا تفسير التقاء مصالح بعض الأطراف الرسمية في الخليج العربي مع شركة «لونرو» في السودان والذي يشير بوضوح أن المساعدات التي تقدم ليست سوى تغطية لتجارة مثلثة الأطراف. وهكذا تتحقق الخطة الغربية التي يرتكز على دمج التقنيات الغربية مع المال العربي (الخليجي) في سبيل تحقيق أرباح هائلة في الدول العربية والعالم الثالث دونما مساهمة في تنميته. ومن الملفت للنظر في هذا الصدد أن تتخذ دول الخليج العربي في القمة العربية ـ الافريقية قراراً بتقديم (١,٥) مليار دولار لأفريقيا، اعتبرته الدول الغربية في الدرجة الأولى ـ والشبكات العربية الخليجية المرتبطة بها ـ صفقة مربحة بالنسبة لشركاتها[١٨]. ان الاتجاه نحو تمركز التثميرات الخليجية في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية يطرح مشكلة خطيرة، فهي تجعل دول مجلس التعاون قابلة للتأثر بسرعة بالضغوطات التي تمارسها عليها الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، وما الارتباك التي وقعت فيه دول مجلس التعاون مؤخراً فيما يتعلق بالفائض النفطي في سوق النفط إلا نتيجة هامشية لتلك الضغوطات[١٩]. العجيب أنه في الوقت الذي ترتفع في الدول العربية أصوات متزايدة تطالب باستخدام السلاح الغذائي ضد الدول الخليجية ـ وما تعكسه من فكرة الانتقام الكامن لنا في الغرب ـ تستمر دول الخليج العربي بالتثمير في الغرب وأن ذلك ـ لا شك ـ يثير القلق لا سيما وأن الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين رفضت صراحة ـ في الحوار بين الشمال والجنوب ـ الموافقة على مطالب حماية الفوائض البترولية التي تقدمت بها ـ وعلى استحياء ـ المملكة العربية السعودية. لقد آن الأوان إذا لكي تحدد دول مجلس التعاون بدائل جديدة لاستخدام موجوداتها ولا بد من استخلاص العبر من الماضي.

هذه التبعية الاقتصادية تولد عنها مع الزمن أخطر أنواع التبعية. نقصد: التبعية الغذائية. ولنأخذ السعودية ـ أكبر دول مجلس التعاون ـ كمثال. حسبما تشير إليه الخطة السعودية الثابتة فإن تلك الدولة تستورد حوالي ٨٠٪ من احتياجاتها الغذائية من الخارج وليس فكرة الاكتفاء الذاتي الذي يصرح بها المسؤولون سوى فرضية صعبة التصديق. من يراجع نص الخطة الثابتة ويقرأ بعناية يجد أن الزراعة في السعودية كانت طوال الستينات تتقدم بوتيرة بطيئة (٢٪ في السنة) لتشكل في عام ١٩٧٠ نسبة

---

(١٧) والغريب في الأمر أن دولة كألمانيا الغربية حصلت في سنة واحدة من دول الخليج العربي على مجموع ما حصلت عليه ١٨ دولة عربية في عشر سنوات، مما يدل على أن رؤوس أموالنا موجهة لمساعدة الغرب. راجع محاضرة د. لبيب شقير المستشار الاقتصادي والقانوني لرئيس صندوق النقد العربي في أبو ظبي: «هل نجح العمل الاقتصادي العربي المشترك»؟ وذلك ضمن الندوة الدبلوماسية العاشرة التي تنظمها وزارة الخارجية في أبو ظبي، انظر جريدة «الاتحاد الظبيانية» ١٩/٢/١٩٨٢.

(١٨) تقرير «الاستثمارات الخارجية للدول العربية المنتجة للنفط» المشار إليه، ص١٢٨.

(١٩) من المفيد هنا أن نؤكد بأن الأزمة التي ظهرت آثارها على سطح الصحافة في دول مجلس التعاون في الأسبوع الأول من شهر مارس ١٩٨٢ كان سببها في الأساس السياسة النفطية السعودية التي أغرقت السوق العالمي بالنفط الرخيص وتسببت بأضرار كبيرة لكل من الكويت والبحرين وليبيا مما دفع الكويت للتصريح على لسان عبد العزيز حسين وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الكويتي «بأن هناك أزمة حقيقية تعانيها بعض الدول المنتجة للبترول»، أنظر جريدة «الاتحاد» الظبيانية ٦/٣/١٩٨٢. لقد اضطرت الحكومة الكويتية نظراً للأزمة الاقتصادية التي كانت تمر بها الى وقف إجراءات الزيادة التي أعلن عنها قبل ذلك بأيام والتي كانت مقررة في رواتب الموظفين الحكوميين وأمرت حكومة الكويت بعدم تجاوز المصروفات على الرواتب في الدولة مبلغ ٧٠٠ مليون دينار.

٦٪ من الدخل القومي (هذا حسب نص الخطة والذي قد لا يخلو من مبالغة) ثم على أية حال لم تلبث هذه النسبة أن انخفضت ما بين ٧٥ ـ ١٩٨٠ بسبب نمو قطاعات أخرى (النفط بالذات)[٢٠]. وضعت السعودية ثلاث خطط إقليمية للتنمية الزراعية في ثلاث مناطق ـ الاحساء، عسير ووادي الدواسر، ومن المؤسف أن يرصد لهذه الخطط مجتمعة فقط مليارا واحدا من الدولارات. وأفسحت الحكومة السعودية المجال للقطاع الخاص وأنشأت مصرفاً زراعياً يوفر القروض للمزارعين، وعلاوة على القروض تقدم أيضاً ٤٥٪ من تكاليف الآلات الزراعية و ٥٠٪ من تكاليف الأسمدة. ومع ذلك فالسعودية ما زالت تستورد ٨٠٪ من القمح من الولايات المتحدة ولطالما شكل استيراد المنتوجات الغذائية في السعودية نسبة تفوق ٣٠٪ من التبادل التجاري مع الخارج. الأرقام المتعلقة بهذا الأمر تنبيء التبعية الغذائية للغرب ٤٠٠ مليون ريال في عام ١٩٦٣، ١٢٢٢ مليوناً في عام ١٩٧٢ وملياري في عام ١٩٧٦ وربما يكون قد تضاعف هذا الرقم عام ١٩٨٠ وتضاعف مرة أخرى عام ١٩٨٢. طبعاً من السهل أن نتلمس من خلال هذه الأرقام ما قد يتركه هذا الأمر من أثر على الاستقلال الوطني. من هنا نجد أن الولايات المتحدة هددت علنياً وبلسان كيسنجر وجيرالدفورد عشية حظر النفط بأن الأخيرة ستقطع الغذاء عن السعودية وفعلاً تبع ذلك أن طلب مجلس النواب الأميركي من باحثيه دراسة مفصلة حول هذه المسألة، وقد صدرت الدراسة وتضمنت ثمانية جداول إحصائية ويبدو من خلالها مدى اعتماد المملكة المتزايد على الولايات المتحدة في استيراد المنتوجات الغذائية (قمح، لحوم، دجاج، بيض... الخ)[٢١]. وصارت المملكة تنافس مصر على المكانة الأولى في لائحة الدول المستوردة للمواد الغذائية في المنطقة، في الوقت الذي يبلغ فيه عدد سكان مصر ثمانية أضعاف سكان السعودية. أما الوضع الغذائي في دول مجلس التعاون الأخرى فليس بأفضل من السعودية وإن لم يكن أسوأ.

هذه التبعية الاقتصادية التي أفرزت أشكالاً أخرى من التبعيات الثقافية والغذائية والتكنولوجية في دول مجلس التعاون للولايات المتحدة ولأوروبا الغربية. صارت تشكل أخطر المخاطر على المنطقة شعوباً وحكومات. هل لها من علاج؟. بالطبع، لكن لن يتم في سنة أو سنتين، بل لا بد من وضع استراتيجية خليجية بعيدة المدى وطويلة النفس واستحداث كافة الوسائل لضبط عملية تصاعد هذه التبعية أولاً وللتفكير الجدي نحو دراسة البدائل في العالم الثالث، البدائل الثقافية والغذائية والتكنولوجية وفي نفس الوقت تنمية البدائل المحتملة خليجياً ثانياً. المشكلة الأساسية إننا دائماً نجهل أو نتجاهل امكانياتنا ـ نحن أبناء العالم الثالث ـ ودائماً نتجه إلى العالم الصناعي الغربي لطلب الخبرات والتكنولوجيا حتى لو توفرت هذه الخبرات في العالم الثالث ومنه العالم الاسلامي. هذه المشكلة أو الأزمة المتعلقة بعدم الثقة بالنفس هي التي شكلت المرتع الخصب لأزمة التبعية الاقتصادية التي تعيشها دول مجلس التعاون، وغيرها من الدول.

أن التقدم الاقتصادي يعتمد دائماً على أساسين هما: وفرة المواد الخام وارتفاع المستوى الحضاري والعلمي للمجتمع بحيث يؤهله للاستفادة من هذه الثروات الطبيعية. وكلا العاملين متوفران في العالم الثالث، لكننا حتى الآن نجهل ـ بشكل عام ـ هذه الحقيقة

---

(٢٠) د. غسان سلامة، «السياسة الخارجية السعودية: دراسة في العلاقات الدولية»، بيروت، ١٩٨٠، ص١٣٦.

(٢١) عنوان دراسة مجلس النواب الأميركي.

HOUSE OF REPRESENTATIVES, REPORT NO. 93«674. «DATA AND ANALYSIS CONCERNING THE POSSIBILITY OF A US FOOD EMBARGO AS A RESPONSE TO THE PRESENT ARAB OIL BOYCOTT».
NOV. 29, 1973. UNION CALENDER NO. 296.

كما بدأت المجلات الدورية شبه الرسمية تدلي دلوها في الموضوع.

راجع على سبيل المثال مقالة:

E. ROTSCHILD, «FOOD POLITICS», FOREIGN AFFAIRS, JAN. 76, P.P285«307.

أنظر د. سلامة، مشار إليه، ص١٥٣.

أو نتجاهلها. والعالم الثالث زاخر بالخبرات التكنولوجية الرفيعة ويستطيع أن يحل كثيراً من مشاكله التكنولوجية ـ مثلا ـ لكنه يبدد ثرواته من الخبرات بتركها «غنيمة» سهلة يجتذبها العالم الصناعي إليه فيستفيد بها في ترقية مستواه الحضاري وأحكام سيطرته على الدول النامية ـ ومنها دول المجلس ـ التي تواصل سيرة التأخر والتخلف على كل الصعد بسبب هذا النزيف المستمر من العقول والخبرات. تفيد مثلا احصاءات مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالتجارة والتنمية «يونكتاد» أن عدد المتخصصين في شتى الكفاءات الذين هاجروا إلى الدول الغربية من بلدان العالم الثالث (آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية) في الفترة ما بين ١٩٦١ ـ ١٩٨٠ زاد على خمسمائة ألف نسمة. نسوق كمثال ساطع لهذه الظاهرة مصر، فقد هجرها في عام ١٩٦٨ ـ ١٩٨٠ أكثر من خمسة وعشرون ألفاً من المتخصصين من ذوي التحصيل العالي والكفاءة العالية بمن فيهم ستة آلاف دكتور جامعي. فنحن نعتقد أن الاتجاه نحو العالم الثالث كمصدر للخبرات وكمجال للتثمير أفضل ـ على المدى البعيد ـ لدول مجلس التعاون من هذه التبعية الاقتصادية والثقافية والغذائية التي تئن منها وبالتالي التي تحد من استقلال ارادتها السياسية. ليس هذا كلاما نظرياً فمن يقرأ في التجربة اليابانية وفي الظروف التي مرت بها اليابان والتي تعتبر الآن من القوى العالمية في مجال صناعة التكنولوجيا يقرأ العجب. فاليابان دولة فقيرة للغاية في مواردها الطبيعية ولكن ثراءها الحالي يكمن في الانسان الياباني. وعندما بدأت اليابان رحلتها مع الغرب نلحظ أنها وقفت من الحضارة الغربية المادية موقف التلميذ بينما وقفنا نحن موقف الزبون.

لقد تفاعلت اليابان مع الأفكار التي أنتجت الأشياء فاخترعت أشياء وأشياء إلى درجة أن الغرب صار يستورد التكنولوجيا الانتاجية من اليابان. أما نحن فحافظنا على سمة الزبون واستوردنا الأشياء مباشرة من الغرب دون أن نتعلم عنها أي شيء. اليابان كانت حتى نهاية القرن التاسع عشر أمة حائرة تتلمس طريقها حتى أنهم أرسلوا بعثة إلى مصر في عهد الخديوي إسماعيل يبحثون عن أسباب تقدم مصر عليهم، فتأمل اليوم حال مصر وحال اليابان، فهل تستطيع دول مجلس التعاون أن تعيد النظر في تبعيتها الاقتصادية والتكنولوجية للغرب وتستفيد ـ ولو على مراحل طويلة ـ من التجربة اليابانية؟ هذا ما نرجوه.

التخلف السياسي في هيكلية السلطة السياسية

من الملاحظات الهامة في دول المجلس قاطبة الفرق الشاسع بين سرعة التغيير الاجتماعي من جهة، والاتجاه الرسمي الموغل في المحافظة لحماية الخواص الداخلية في ماكينة القرار السياسي. فمثلاً نحن نلمس استعداداً جيداً لدى القيادات السياسية في دول المجلس للتغيير في أساليب الاسكان والتعليم والمعاملات العامة، غير أننا نلمس أيضاً ترددا ـ بلّه رفضاً ـ في قبول أساليب جديدة للحياة السياسية أو ميكانيكيات عصرية في اتخاذ القرار السياسي. هذا الموقف الاستاتيكي الجامد من قضية التطوير السياسي دفع دول المجلس للتورط في مشكلة أخرى وهي مشكلة الجمود الاداري نظراً للتداخل الخطير في دول المجلس بين السياسة والادارة. ومجتمعات دول المجلس اليوم تعيش حالة من التمزق: فهي قد بدأت تجني ثمار التطور الاجتماعي وتنعتق ـ بشكل تدريجي ـ من قيود التنظيم الاجتماعي القديم وتدخل ـ وبشكل سريع ـ إلى عالم المتمدين وما يفرضه من تنظيمات اجتماعية جديدة، غير أنها في نفس الوقت ما زالت ترزح في ظل التنظيم السياسي القديم لحياة الصحراء والذي يتعارض بشكل حاسم مع حياة المدينة والحاضرة. لذلك وجدت مجتمعات دول المجلس نفسها في موقف حاد للغاية، فهي بدأت تستوعب كل مدخلات المجتمع العصري، غير أنها ما زالت خاضعة أيضاً لكل مدخلات المجتمع القبلي. ورغم وجود شكل الدولة العصرية، إلا أن المجتمع السكاني في دول المجلس ما زالت تحكمه عقلية القبيلة.

فالدولة ـ في دول المجلس ـ وكمؤسسة سياسية ليس إلا قشر، بينما اللب هو القبيلة وبالذات القبيلة

الحاكمة. والنقلة بين القبيلة والدولة بعيدة، وبعيدة جداً. والانتقال من التكوين القبلي إلى تكوين الدولة العصرية لابد أن تواكبه وتوافقه عملية شديدة التعقيد والتركيب. فالدولة ليست علم منقوش ونشيد وطني وصور ملونة وتليفزيون ملون وضجيج احتفالي وأقواس «نصر» كرتونية. انها أعمق من ذلك بكثير وأخطر من ذلك بكثير. إنها مرحلة تطور تشهدها الجماعة الانسانية نحو علاقات أنضج ومفاهيم أوضح ونظم وقيم مدونة.

إن مرحلة «الدولة» هي ـ أو هكذا ينبغي أن تكون ـ تعبير عن مرحلة نضوج الجماعة الإنسانية وتخطيها لكل أشكال المقاييس السائدة في مرحلة ما قبل الدولة. إنها مرحلة تقنين العلاقة بين السلطة السياسية والشعب، على أن يكون التقنين لصالح المجموع المحكوم لا الفرد الحاكم، وعلى أن يتمتع المجموع المحكوم بحق الرقابة على التقويم للفرد الحاكم لا العكس، وعلى أن تنتقل الدولة من حكم الفرد إلى حكم المؤسسات السياسية التي تستوعب القوى الاجتماعية الجديدة والتي يتراكم نماؤها مع الأيام. وإذا كانت للقبيلة ـ باعتبارها تنظيماً سياسياً قديماً ـ قيمها مثل الدخالة والعصبية والفزعة والنهوة والفخر والهجاء والطاعة والنصر والحماية والحلف وغيرها، فإن الدولة ـ باعتبارها تنظيماً سياسياً جديداً في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية ـ وضعية قيمية ينبغي أن تختلف جذرياً عن وضعية القبيلة. فهناك الدستور والقوانين المنبثقة منه واللوائح والقرارات الادارية المعبرة عنها. وهناك ضمان للأفراد في ظل الجماعة وضمان من الأفراد للجماعة، كل ذلك ضمن قوانين ملزمة وواضحة ومعايير عصرية متقدمة لا مكان فيها لفلان بن علان ولا وزن فيها للأخطاء البيولوجية التي تحدد الحسب والنسب والموقع السياسي في القبيلة. ما زالت دول المجلس تمر في طور الانتقال من القبيلة إلى الدولة، حتى الآن لم تحقق دول المجلس ـ خاصة من حيث تخلفها السياسي ـ العبور الكامل من القبيلة إلى الدولة. ليس هذا فحسب، بل ان الاتجاه الحالي في دول المجلس ـ من حيث موقفها من التطور السياسي ـ يحاول أن يعود بالمجتمع السياسي الخليجي إلى الوراء من خلال القيود الجديدة والتكبيل الجديد الذي برز على صعيد الحريات السياسية كما سنبين فيما بعد.

ورغم ما يثيره هذا الموقف الجامد ازاء قضية الاصلاح السياسي والتطوير السياسي على صعيد المجتمع الخليجي من تمزق وتحرق وتوتر ـ خاصة إذا وضعنا في الاعتبار القوى الاجتماعية المستجدة على هذا الصعيد ـ نقول رغم ذلك فلم تراجع دول المجلس حتى الآن سياساتها الاجتماعية والاقتصادية والتنموية والتي ما زالت تشكل هي بدورها عاملاً تحريضياً للأزمة السياسية التي يعيشها المجتمع الخليجي والتي تتلخص بفشل السلطة السياسية على استيعاب المتغيرات السياسية داخل ذلك المجتمع. ومن أهم المتغيرات الاجتماعية نشوء وبروز الطبقة الوسطى وما يحمل من دلالات ويخبىء من مضامين سياسية. فلقد كان المجتمع الخليجي في دول مجلس التعاون تقليدياً يتشكل من طبقة عليا، صغيرة وقوية وغنية من جهة، وطبقة عريضة، ضعيفة من المعدمين وغير المتعلمين والعمال غير المهرة والزراع والبدو من جهة أخرى. طرأ اليوم تغيير جوهري على هذا التشكيل. ثمة طبقة وسطى محدودة ولكنها آخذة في النمو والتراكم استطاعت أن تبرز لتحتل موقعاً بين الطبقتين اللتين تشكلان طرفي السلم الاجتماعي.

إن تركيب وخلفية هذه الطبقة الجديدة والتدريب الذي حصلت عليه والمطالب المشروعة التي ترفعها سيكون له أثر كبير على مجريات الأمور داخل دول المجلس. هذه الطبقة الجديدة ـ التي أفرزتها القاعدة الاجتماعية المتعلمة ـ من المهنيين والمدراء والاداريين والمدرسين والمدربين والمحامين وضباط الجيش والعمال المهرة والمهندسين والأطباء والتقنيين ما زالت منذ تولت مسؤولياتها في دول المجلس تبحث لها عن سياق سياسي في المجتمع. ولم تستطع دول المجلس حتى الآن أن توفر لها هذا السياق. لقد تعرضت هذه الطبقة واحتكت بالثقافات العديدة والمجتمعات الجديدة وتلقت منها وتأثرت بها وعايشتها وصارت تتابع أحداث هذا العالم وتطوراته وثوراته وإنجازاته وحددت موقفها إزاء قضاياه لكنها في نفس الوقت لم تعط حتى الآن حق ممارسة نفس هذه الحرية على

نطاق الخليج العربي. بل اصطدمت بجدران الكوابت والكوابح وصارت تعاني كثيراً وتغترب أحياناً وتثور أخرى.

أهمية هذه الطبقة تكمن في حاجة المجتمع الماسة لها، بل حتى في حاجة الدولة ـ القبيلة لها لكي تخلع على نفسها ثوباً عصرياً. وأخذ أثر هذه الطبقة الوسطى التي أفرزتها القاعدة الاجتماعية المتعلمة يتسع من اتساع قاعدة التعليم، ومع ذلك وحتى الآن لم تعالج دول المجلس الحالة الأنجلو ـ بدوية التي وقعت فيها ولم تتقدم أو تبادر في طرح تصور واضح وبعيد المدى لمواجهة هذه الاشكالية السياسية. نعم حاولت دول المجلس أن تلتف على المشكلة من خلال عمليات الترغيب والترهيب: الترغيب عن طريق عمليات الاغراق المادي لهذه الطبقة والترهيب عن طريق الكوابت والكوابح التي ظهرت في صورة القوانين التي تكبل الحريات المشروعة. لكن هذا الالتفاف على المشكلة لن يستطيع معالجتها، انه فقط يمهل دول المجلس لفترة من الزمن، لأن مدخلات المشكلة لم تزل تتراكم وتتفاقم.

وحيث أن دول المجلس لم تفلح في بلورة سياق سياسي للطبقة الوسطى الجديدة ذات الفعالية الاجتماعية، ولأن هذه الطبقة بدأت تفصح عن مكنوناتها السياسية والاجتماعية ـ عبر الأندية والجمعيات المهنية والصحف المحلية ـ ولأن المحتوى السياسي لهذه المكنونات لا يلتقي مع الخط الرسمي لدول المجلس، بدأت الأخيرة تغذي التناقضات داخل تلك الطبقة الوسطى الجديدة، كما أنها ذهبت إلى حدود بعيدة لتغذية القبلية وتأكيد أهميتها السياسية والمثابرة والدأب على تأكيد خصوصية منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية وتفردها وتميزها على المنطقة العربية. تبدى ذلك بوضوح ـ ومنذ الخمسينات ـ من خلال تغذية الانشطار الداخلي للطبقة الوسطى الجديدة لنزع فعاليتها السياسية عن طريق تشجيع الروح الطائفية[٢٢] ورعايتها وما يرافق هذا من مناشدة تاريخية صاخبة للاحساسات الشوفينية الجارفة.

فوق هذا ومن أجل القضاء التام على أية فعالية سياسية للطبقة الوسطى التي شكلت تحدياً سياسياً للسلطة السياسية في المجتمع الخليجي، بدأت دول المجلس ومنذ فترة طويلة تغذية الروح القبلية والطائفية لتفتيت الرأي العام الذي بدأ بالتشكل والضغط على الحكومات المتعددة في الخليج العربي. ولقد كانت التجربة الكويتية في هذا الخصوص ثرية للغاية وجديرة بالمتابعة. إن من يتابع التجربة البرلمانية الكويتية منذ بزوغها عام ١٩٦٢ يلحظ الحرص الرسمي هناك على توظيف الطائفية والقبلية لضرب الارادة العامة للشعب الكويتي وتفتيتها. لقد لعبت السلطة السياسية الكويتية ـ خاصة في السنوات الأولى للتجربة البرلمانية ـ بورقة القبيلة والطائفة لتطويق المطالب المشروعة لعموم الناس وتوهين الرأي العام المعارض الذي كانت تفصح عنه القاعدة الاجتماعية المتعلمة الجديدة. ونظراً لتحكمها في تقسيم الدوائر الانتخابية ونقل الأصوات القبلية من دائرة لأخرى استطاعت السلطة السياسية أن تتحكم ـ بشكل عام ـ في هوية المجلس قبل انتخابه. فالملاحظ مثلاً لحركة تسجيل وقيد الناخبين في الجداول ـ وخاصة في انتخابات ٢٥ يناير ١٩٦٧ النيابية المزورة[٢٣] وسلوك المخاتير المشبوه خلال الانتخابات وحرصهم على إغراق كثير من المناطق بالصوت القبلي أو الطائفي يدرك إلى أي مدى كانت السلطة السياسية تعول على القبلية والطائفية. رافق كل هذا عمليات التجنيس السياسي العشوائي الكمي للصوت الموالي وقد كان وقتها صوتاً طائفياً وقبلياً. هذا التركيز على الاسناد السياسي للطائفة والقبيلة كانت لاشك له انعكاسات سلبية للغاية على الفعالية السياسية للطبقة الوسطى الجديدة وقاعدتها الاجتماعية المتعلمة. حيث

(٢٢) فقط للتشديد نعتقد أن الروح الطائفية متوفرة جراثيمها لدى عوام الشيعة والسنة على السواء في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية وهي روح مناقضة لجوهر الدين الاسلامي.

(٢٣) أنظر قصة التزوير كاملة والبيانات الشعبية العديدة التي صدرت بشأنها في كتابنا «الكويت: الرأي الآخر»، دار طه للنشر، لندن، ١٩٧٨، ص ٩٢ ـ ١١٥.

بدأت النزعات الطائفية والقبلية تظهر حتى في أوساط المتعلمين، ما هيأ هامشاً أوسع للسلطة السياسية لتكريس المزيد من التخلف السياسي في المنطقة. لكن الأوضاع السياسية ـ وهذه سنتها ـ لا تدوم على حال.

وبرزت في المنطقة متغيرات قلبت الموازين السياسية المحلية. فالزلزال الايراني وسقوط الشاه وبروز الثورة الايرانية كنقيض سياسي مباشر لدول المجلس جعل من المحذور بمكان الاستمرار في سياسة تغذية الطائفية داخل المجتمع الخليجي، فكان هذا الانكفاء الذي نشهد هذه الأيام والمناداة المكرورة بضرورة توطيد «الوحدة الوطنية». أما على الصعيد القبلي فيلاحظ التطور النوعي داخل المجتمع القبلي حيث رافق حركة التمدين السريع وبروز الحواضر السكانية والمدن الجديدة جيل قبلي جديد تضبطه بالمجتمع علاقات ذات محتوى جديد ليس بالضرورة لصالح الأوضاع الراهنة. هذا الجيل فتح عينيه على الدنيا في مطالع الستينات وعاش ظاهرة مدن الصفيح أو «العشيش» بكل أبعادها ومرارتها لمدة لا تقل عن عشرين عاماً. ولقد رسبت فيه هذه التجربة المرة ـ وعلى مهل ـ وعياً جديداً ورؤية جديدة للعلاقات الاجتماعية والسياسية في منطقة الخليج العربي. ساهم في تعميق هذا الوعي الجديد والرؤية الجديدة للأوضاع والأشياء التعليم الذي تلقاه والاحتكاك المباشر مع القطاعات المتعلمة داخل المدن. لذلك بدأت السلطة السياسية في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية تفقد قواعدها الاجتماعية شيئاً فشيئاً. وبدأت بالفعل تشعر بعزلتها. هذه العزلة التي تتبدى وتظهر بأشكال عديدة ساهمت لاشك في بروز الأزمة الأمنية التي تعيشها وذلك يتضح من خلال الحساسية المفرطة إزاء الرأي الآخر وأصحابه ومنابره[٢٤].

في تصوري أن دول المجلس أخطأت منذ البداية في تعاملها مع المتغيرات الجديدة في المجتمع الخليجي. وكان بالامكان تحاشي الكثير من الارباكات عن طريق الاعتراف بالقوى الاجتماعية الجديدة التي أفرزتها عملية التعليم والتمدين، وتوظيف هذه القوى توظيفاً متكافئاً مع قدراتها، وفتح المجالات أمامها لتأخذ مكانتها في المجتمع السياسي، وبلورة سياق سياسي لها دون تخوف مسبق أو اشتراط تعبيرها عن الولاء المطلق لرموز التيار الأنجلو ـ بدوي.

العكس هو الذي حدث، وبالرغم ـ مثلاً ـ من الحاجة الملحة لاعادة النظر في بناء الادارة العامة لدول المجلس بحيث تتحقق كفاءة أعلى، نجد أن القيادات السياسية في دول المجلس لم تبذل أي جهد حقيقي لإعادة اختبار تنظيم الخدمة بشكل كلي واستمرت تقيس الأمور بمقاييسها المختلفة مثل الولاء المطلق والانتماء العائلي والقبلي والطائفي. لذلك وجدت القوى الاجتماعية الجديدة أنها مبعدة خارج نطاق الفاعلية الاجتماعية وهي ترى يومياً التطور الاستنزافي والاهداري يأخذ مداه دون أن تتاح لها فرصة حتى مجرد الاعتراض اللفظي عليه. ولم يكن من سبيل للتعبير فبدأت إشارات العنف تظهر في المجتمع الخليجي: حوادث المتفجرات في الكويت ١٩٦٩، (من المفيد هنا أن نذكر القارىء أن هذه الحوادث جاءت بعد تزوير انتخابات ٢٥ يناير ١٩٦٧)، حادث الحرم في السعودية ١٩٧٩، وحادثة البحرين الأخيرة ١٩٨٢، والله أعلم ماذا تخبىء لنا الأيام القادمة.

إن الوسيلة الوحيدة لتفادي مزيد من العنف في المنطقة ـ وعلى مستوى المجتمع الخليجي ـ هو في عملية انفتاح سياسي حقيقي على الشعوب في المنطقة، ذلك أشمل وأقوى وأضمن من كل الاتفاقيات الأمنية ذات الطابع السياسي التي وقعها أطراف مجلس التعاون. إن موقف دول المجلس ازاء قضية الانفتاح السياسي على المجتمع الخليجي لم يزل مرتبكاً متردداً متخوفاً وأحياناً كثيرة متناقضاً. فالكويت مثلا تبدأ حياتها البرلمانية عام ١٩٦٢، ثم يكون تزوير انتخابات ٢٥ يناير ١٩٦٧،

(٢٤) كأمثلة فقط: إغلاق نادي الاستقلال والمضايقات المستمرة لجمعية الاصلاح الاجتماعي من خلال تعطيل مجلة «المجتمع» مرات عديدة (الكويت) وسحب امتياز مجلة «الأزمنة العربية» (الامارات) واعتقالات الطلبة والطالبات والنقابيين لأتفه الأسباب (البحرين).

ويفرض المجلس المزور فرضاً على شعب الكويت، ثم تعود الحياة البرلمانية عام ١٩٧١ لتصدر بعدها بسنوات قليلة قرارات ٤ رمضان ١٣٩٩ هـ الموافق ٢٩ أغسطس ١٩٧٦ في حل البرلمان لمدة تقارب الأربع سنوات يعقبها انتخابات ١٩٨٠ بعد أن أصدرت السلطة كثيراً من القوانين التي تستهدف من ورائها حريات الناس المشروعة في غياب المجلس[٢٥].

ورغم الحديث المكرور عن التجربة البرلمانية الكويتية، يلاحظ أن سياسة الكويت إزاء تلك التجربة تفتقر إلى الاستمرارية والمصداقية. هذا في الكويت. فإذا انتقلنا إلى السعودية لاحظنا أنه ـ بالرغم من التطور الاجتماعي وإن كان غير المتوازن الذي شهدته البلاد ـ إلا أنه في المجال السياسي لم يوضع دستور مكتوب ولم يتكون حتى مجلس شوري معين بالرغم من التصريحات المشجعة التي صدرت أثر مقتل فيصل بن عبد العزيز في مارس عام ١٩٧٥ حول عزم الحكومة السعودية بانشاء مجلس للشورى[٢٦]. ومع هدوء واستتباب الأمر وضعت تلك التصريحات في الأدراج حتى كانت الثورة الايرانية وسقوط الشاه وحادث الحرم المكي ١٩٧٩ فجددت الحكومة السعودية تصريحاتها حول هذا الأمر. ويبدو أنه حتى كتابة هذه السطور (٤/٤/١٩٨٢) لم تنته الحكومة السعودية من بلورة مشروع مجلس الشورى المزمع انشاؤه. غير أن ما ينشر هذه الأيام في الصحف يوحي بأن السعودية ستكشف في وقت قريب عن المشروع المذكور. لكن ـ في كل الأحوال ـ من المفيد أن نذكر في هذا الصدد أن المشروع السعودي بإنشاء مجلساً للشورى لا يتضمن اجراء انتخابات إذ ستقوم إمارة كل منطقة من مناطق السعودية الأربعة عشرة بتعيين ممثلين اثنين عن كل واحدة منها ومع ذلك سيكون من حق الحكومة السعودية إعفاء هؤلاء «الممثلين» من مناصبهم[٢٧]. أما في دولة الامارات العربية المتحدة فقد أعد الدستور المؤقت ليكون تجربة تسري خلال فترة انتقالية مدتها خمس سنوات (١/١٢/٧١ ـ ١/١٢/٧٦) يجري خلالها اعداد دستور دائم يحل محله عند انتهاء مدته في ١/١٢/١٩٧٦. غير أنه تقرر تجديد مدة الدستور المؤقت لخمس سنوات اخرى ـ أي إلى ١/١٢/١٩٨١. والطريف في الأمر أنه تقرر ـ وللمرة الثانية ـ تجديد مدة الدستور المؤقت لخمس سنوات أخرى تنتهي في ١/١٢/١٩٨٦. فدولة الامارات إذن ومنذ ١/١٢/١٩٧١ تعيش في ظل دستور مؤقت.

وعندما انشىء المجلس الوطني الاتحادي (النواب) في شهر ديسمبر ١٩٧٦ بموجب الدستور المؤقت لدولة الامارات نصت المادة ٦٩ من الدستور على أن يترك لكل امارة تحديد طريقة اختيار المواطنين الذين يمثلونها في المجلس الوطني. وقد تشكل المجلس الوطني على أساس التعيين المباشر من قبل حكام كل إمارة لممثليها في المجلس الوطني، أي أن جميع أعضاء المجلس الحالي تم اختيارهم بقرارات من حكام الامارات، وليس بينهم أي عضو منتخب من قبل المواطنين. أما بالنسبة للصلاحيات التي أعطيت لهذا المجلس فقد كانت دون المستوى الذي يمكن الأعضاء من ممارسة السلطة التشريعية، وكان الدستور المؤقت صريحاً في المادتين ٨٩ و١١٠ فقد أعطي السلطة التشريعية في الدولة بالفعل إلى المجلس الأعلى الذي يضم حكام الامارات السبع وإلى مجلس الوزراء الذي يجمع السلطتين التشريعية والتنفيذية في وقت واحد.

ولذلك كان اختصاص المجلس الوطني الاتحادي (البرلمان) مجرد سلطة شكلية في مجال التشريع وقراراته غير ملزمة للسلطة الحقيقية ـ المجلس الأعلى ومجلس

---

(٢٥) نخص بالذكر منها القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ في شأن الاجتماعات العامة والتجمعات والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٦ بشأن إضافة مادة جديدة إلى قانون المطبوعات والنشر. هذه القوانين الثلاث نشرت في الجريدة الرسمية على التوالي: ١٤/١٠/١٩٧٩، ٥/٤/١٩٧٩، ٥/٩/١٩٧٦.

(٢٦) الواشنطن بوست، ٢ أبريل ١٩٧٥، كذلك انظر: الرأي العام (الكويت) ١ أبريل ١٩٧٥.

(٢٧) الخليج (الشارقة) ٥/٧/١٩٨١.

الوزراء ـ وحتى بالنسبة لعرض مشاريع القوانين الجديدة ومناقشتها فإن النتيجة تبقى معلقة على موافقة المجلس الأعلى ومجلس الوزراء. والطريف في الأمر ـ كما تعلق جريدة القبس (الكويت) ١/ ٥/ ١٩٨٠ ـ «أن أكثر القوانين الصادرة في دولة الامارات هي تلك التي تصدر عادة خلال الاجازة الصيفية للمجلس الوطني الاتحادي وذلك لكي تتحاشى الحكومة الاتحادية في أبو ظبي الدخول في اجراءات العرض والتعديل وما يرافقها!». وأما في البحرين فقد بدأت الحياة النيابية بعد أحداث مارس ٧٢ مباشرة والتي كانت بمثابة انتفاضة شعبية واسعة رفعت مطالب جماهيرية حيوية وجوبهت بشراسة من قبل أجهزة الأمن وكان حصيلتها وجبات جديدة من الجرحى والقتلى والمعتقلين السياسيين.

ويبدو أن دعوة الحكومة لانتخابات المجلس التأسيسي كانت محاولة لتطويق الأحداث ولاشعار الناس بأن شيئاً قد تغير في الوضع العام. لكن ينبغي هنا أن نؤكد بأن المشاركة السياسية ـ لكي تتحقق بشكل سليم ـ لابد لها من شروط. فكيف تتم المشاركة والبلاد تعيش حالة الطوارىء وحريات النشر والصحافة والاجتهاد وتكوين المنظمات والنقابات محرمة تحريماً باتاً والشباب المعارض يلاقون الملاحقة والسجن والشريد والتعذيب والنفي؟ وكيف يصدق الناس جدية الحكومة في إشراكهم سياسياً وهم يرون ما يرون؟ وعلى كل حال فقد تمت عملية الانتخابات في ١٩٧٢/١٢/١ وانتخب الجمهور نصف أعضاء المجلس التأسيسي في البحرين (٢٠ عضو) والنصف الآخر من الأعضاء معينين من قبل السلطة الحاكمة: ١٢ وزير هم أعضاء أصليون في المجلس بحكم وظيفتهم و٨ أعضاء آخرون عينتهم السلطة. وكانت حصيلة هذه الانتخابات والظروف التي رافقتها قطعاً لصالح السلطة، ولذلك خرج «الدستور» الذي وضعه ذلك المجلس هزيلاً وأكد وكرس مجرى السلطة وأضاف عليها شرعية كانت بحاجة لكسر عزلتها. وجاءت بعد ذلك انتخابات المجلس الوطني (البرلمان) وكانت أول انتخابات من نوعها بعد حرب رمضان ١٩٧٣[٢٨]. ويبدو أن الحركة الوطنية في البحرين قد وضعت ثقلها في تلك الانتخابات بعد أن غيرت من موقف مقاطعة الانتخابات الذي اتخذته في حالة المجلس التأسيسي. وكان قرار الحركة الوطنية في البحرين دخول معركة الانتخابات للمجلس الوطني ذو نتائج جيدة فقد نجح ثمانية من أعضائها وأخذت العديد من الجهات الدولية والاقليمية تتخوف من تلك النتيجة ومستقبل تأثيرها السياسي على مناطق الخليج العربي يقول أميل نخلة الذي درس هذه التجربة في البحرين ونتائج الانتخابات المشار إليها: «درس أمراء الدول المجاورة نتائج هذه الانتخابات وظهر أنها تجربة مريحة لمعظم الأسر الحاكمة لأن نجاح المؤسسات الدستورية في البحرين يعد سابقة غير مطلوبة. وعلامة على اقتراب موعد قيام حكومات المشاركة والمعاني الكافية في ذلك انه إذا كانت الأسر الحاكمة ستستمر فعلى النظم أن تظهر استعدادها للمشاركة الشعبية. وشعر معظم الحكام في المنطقة بالتخوف من رياح الانطلاق التي تهب على الخليج من هذه الجزيرة الصغيرة»[٢٩]. وبعد أن يستعرض الكاتب مسيرة المجلس الوطني يقول: «ومن بين الموضوعات التي أثارت مناقشات عدائية في ربيع ١٩٧٥ التضخم والاسكان والميزانية العامة والانفاق الحكومي والأمن الداخلي وأمن الخليج والوجود الأميركي والتسهيلات في الجفير. واتهمت الحكومة اليساريين بأنهم شيوعيون يريدون تخريب التجربة الديموقراطية بأكملها، بينما اليساريون أعلنوا بأن الحكومة تتعرض لضغوطات سعودية وايرانية واميركية لوقف التجربة بأكملها. وأدت هذه المشاحنات إلى مقاطعة الحكومة للجلسات. وأعلن رئيس الوزراء أنه لم يعد يستطيع التعامل مع المجلس الوطني وقدم استقالته لشقيقه الأمير، وقبل الأمير الاستقالة ثم طلب منه تشكيل حكومة جديدة، وفي ٢٦ أغسطس ١٩٧٥ أصدر الأمير مرسوماً بحل المجلس الوطني وفي

(٢٨) جريدة «الخليج»، الشارقة ٣١/ ١/ ١٩٨١.

(٢٩) نفس المرجع.

نفس الوقت أمر بوقف المادة التي تنص على اجراء الانتخابات خلال شهرين وهكذا انتهت التجربة الديمقراطية في البحرين»[٣٠].

من خلال ما سبق ذكره يتبين لنا أن دول مجلس التعاون ليس لديها استعداد لعملية التطوير السياسي، وليس لديها تصور واضح حول ما يجب فعله وما لا يجب على هذا الصعيد. لذلك صارت عملية الاصلاح السياسي وبناء مؤسسات المشاركة السياسية مرهونة بحجم الضغوط التي من المحتمل أن تتعرض لها دول مجلس التعاون في حالة بلورة موقف شعبي ضاغط على مستوى المجتمع الخليجي. ومن المفيد هنا أن نؤكد بأن دول مجلس التعاون ـ من خلال موقفها السلبي ازاء الحريات السياسية ـ لن تساعد على أن تتخذ هذه الضغوط أشكالاً سلمية. ودول مجلس التعاون لا تكتفي بالحجر على آراء المعارضين السياسيين أو حتى الاصلاحيين غير الجذريين، بل انها ـ وفي أكثر من حالة ـ تمارس ضروباً متنوعة من العزل الاجتماعي والتسفية والتنفية لهذه الآراء وتنسج عبر وسائل كثيرة متاحة لها الاشاعات ضد كل معارض سياسي.

السياسة الدفاعية لدول مجلس التعاون وارتباطها العضوي بالاستراتيجية الأميركية

عندما سقط الشاه عام ١٩٧٩ وانهارت بذلك مقولة «العمودين المتساندين» أي العمود الإيراني والعمود السعودي إذ كان يساند بعضهما البعض في تأمين الغطاء اللازم للمصالح الأميركية في المنطقة، تزعزع بذلك التوازن الإقليمي في المنظور الأميركي، ولم يعد ـ بعدها ـ بمقدور الولايات المتّحدة أن تتّكل على دولة واحدة (السعودية) في الدفاع عن مصالحها الاستراتيجية في الخليج العربي والجزيرة العربية.

رافق سقوط الشاه وانهيار استراتيجية «العمودين المتساندين» عدة مؤشّرات وتطوّرات تعكس هشاشة الوضع الأمني ـ من زاوية المصالح الأميركية ـ ومن أهمها: أحداث الحرم المكّي واستمرار العجز والفشل الأميركي في حل أزمة الشرق الأوسط، تبعها تصفية السادات وما شكّله ذلك من ضربة قاصمة لكامب ديفيد، ثم بعد كل ذلك فشل قمة فاس العربية ومرحلة الشتات العربي التي عقبته. لذلك بدأت الولايات المتّحدة تعيد النظر في مدى اعتماديتها على حلفائها في المنطقة ومن هنا بدأت تؤكّد في سياستها ـ وخاصة إزاء إقليم الخليج والجزيرة ـ على الزاوية العسكرية. فاختفاء أفغانستان كدولة حاجزة أمام السوفييت، وثبات اليمن الجنوبي التي وقّعت على معاهدة صداقة مع موسكو بعد تصفية الرئيس السابق سالم ربيع علي، وتعزيز أثيوبيا ـ حليفة موسكو ـ مواقعها في منطقة القرن الأفريقي، والاتفاقية الثلاثية بين ليبيا وأثيوبيا واليمن الجنوبي، والحرب العراقية الإيرانية، كل هذه التطوّرات رسّخت لدى الولايات المتّحدة القناعة السابقة بضرورة إقامة البديل العسكري الرادع لحماية المصالح الأميركية الاستراتيجية في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية. وهي تخطط لنفوذها في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية ـ نجد أن الولايات المتحدة ـ تعتمد في مرحلة ما بعد الشاه على أربعة أعمدة:

١ ـ باكستان، وهي ـ في المنظور الأميركي ـ مجرّد قاعدة لمراقبة السوفييت في أفغانستان عبر ممر خيبر. وقد سمح لذلك الكونغرس الأميركي بتقديم معونات عسكرية واقتصادية لضياء الحق بقيمة ٣,٢ مليار دولار[٣١]. وكثير من هذه المساعدات يصبّ في نشاط ضياء الحق المعادي للسوفييت ويكرّس تبعيته السياسية والعسكرية للولايات

(٣٠) نفس المرجع.
(٣١) الوطن (الكويت) ٣/١/١٩٨٢.

المتّحدة ويؤكّد دوره العسكري في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية[٣٢].

٢ ـ تركيا، صارت تلعب دوراً رئيسياً في هذا المخطّط خاصة بمجيء كنعان أفرين ـ عبر انقلاب أميركي ـ للرئاسة في أنقرة. وقد ضرب أفرين الاتجاهات اليسارية المتعددة في تركيا، وأعاد لتركيا صفة الحليف الثابت للولايات المتحدة. ومن المفيد أن نعرف هنا بأن تركيا كعضو في حلف «الناتو» مفيدة للغاية بالنسبة للولايات المتّحدة كمنطلق للقوات الأميركية حتى نشوب أزمة في الخليج العربي والجزيرة العربي. ولقد ازدادت أهمية تركيا خاصة ـ بالنسبة للولايات المتّحدة ـ بعد وصول الحزب الاشتراكي للسلطة في اليونان بقيادة باباندريو وما ترتّب على ذلك من سياسات معادية لها.

٣ ـ إسرائيل، تشكّل طبعاً بالإضافة إلى باكستان وتركيا العمود الثالث اليوم في الاستراتيجية الأميركية في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية.

٤ ـ مصر، باعتبارها قاعدة الانطلاق الأميركي والأكثر قبولاً إلى البلدان العربية الأخرى وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، و«التسهيلات» الدائمة في رأس بناس على البحر الأحمر شاهد على ذلك. ومن المقرّر أن يتم هذا الشهر ـ أو بعد أيام قلائل من هذا الشهر ـ تسليم المطارات في سيناء إلى مصر من قِبَل إسرائيل، وستكون هذه المطارات مفيدة للغاية لقوات التدخّل السريع الأميركية، كما صرّح بذلك أكثر من مرة أبو غزالة وزير الحربية المصري. استناداً الى هذه الأعمدة الاربعة. التي تشكل مرتكزات للاستراتيجية الأميركية في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية

في مرحلة ما بعد الشاه، بدأت الولايات المتّحدة تبذل مساعيها المتجدّدة لتحقيق أكبر قدر ممكن من التعاون بين تركيا وباكستان باعتبارهما بيروقراطيات عسكرية مستعدّة وقادرة على التشكّل العسكري لخدمة برامج تحرّك قوات التدخّل السريع عند الحاجة.

في نفس الوقت فإن الولايات المتّحدة تسعى لإقامة نوع من التحالف العسكري بين جيوش الدول الحليفة في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية بشكل يمكن معه إدخال هذه الجيوش في مهام مساعدة لقوة التدخل السريع الأميركية.

من هذه الزاوية، ننظر إلى السياسة الدفاعية لدول مجلس التعاون على أنها مرتبطة عضوياً بالاستراتيجية الأميركية في المنطقة. ومن هذه الزاوية أيضاً يجب النظر إلى صفقات الأسلحة المعقودة بين أطراف مجلس التعاون الخليجي والولايات المتّحدة وبالأخص صفقة «الأواكس»[٣٣].

لكنّ قبل البحث في صفقة الأواكس يتعيّن علينا أن نبيّن ارتباط مجلس التعاون الخليجي بالاستراتيجية الأميركية في المنطقة العربية عموماً ومنطقة الخليج العربي والجزيرة العربية خصوصاً.

الحقيقة أنه منذ أواخر الستينات حين أعلنت بريطانيا (١٦/١/١٩٦٨) عزمها على الانسحاب من منطقة الخليج العربي، بدأت المساعي البريطانية ـ الأميركية على تشجيع «إمارات» الخليج (آنذاك) على أن يقوم بينها تجمّع إقليمي تشكّل مظلّته إيران الشاه والسعودية: العمودين المتساندين. كانت الولايات المتّحدة آنذاك تتبنّى بالفعل

(٣٢) أجرت جريدة الوطن (الويت) ١٨/٨/١٩٨١ مقابلة مع الرئيس اليمني الجنوبي أكد خلالها على تواجد قوات باكستانية في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية كما صرح الجنرال حجاز ازيم (باكستاني) الذي وقع بالنيابة عن باكستان على اتفاق التعاون مع واشنطن في ٥/١٢/١٩٨١ يقول: (خلال ١٢ شهرا سنرى طائرات اف ـ ١٦ تطير في سماء الباكستان لتدافع ليس فقط عن حدود بلادنا بل وكذلك عن حدود العالم الحر). وكانت غبطة هذا الجنرال في محلها لأن السعودية حولت مباشرة شراء ست طائرات اف ـ ١٦ للباكستان ودفعت ثمنا لذلك مبلغ ٥٠٠ دولار.

(٣٣) «صفقة الأواكس السعودية»، نبي تادرس خلف، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد الثالث، يناير، ١٩٨٢، ص ٩٥

ـ فيما يتعلق بالخليج العربي ـ موقفاً واضحاً يتفق مع مصالحها ويرتبط بها وهو : يجب أن تتعاون الدول المطلّة على الخليج العربي لضمان أمن الخليج[٣٤] وهي تتبنى تلك السياسة على اعتبار أن ميزان القوى المحلي في الخليج العربي والجزيرة العربية كان ـ ولم يزل ـ لصالحها. على هذا الأساس خططت الإدارة الأميركية ـ وأسرعت في تنفيذ خططها ـ لسدّ الثغرات من خلال تطوير نظام أمني إقليمي جديد بقيادة السعودية التي تشكّل اليوم النقطة المركزية فيه. من أجل هذا كانت زيارة وزير الدفاع في إدارة كارتر هارولد براون للسعودية في خريف ١٩٨٠، والتي حصل بعدها من السعودية على «تسهيلات» ومنشآت للتخزين وصيانة المعدّات العسكرية الأميركية المتمركزة في المنطقة والخاصة بقوات التدخّل السريع. واتّفق خلال الزيارة على بناء نظام قيادة سيطرة واتّصالات متطوّر (C3) بالإضافة إلى عتاد آخر مثل الأواكس وعلاّقات القنابل لطائرات ف ـ ١٥[٣٥].

ومن مهمات نظام القيادة والسيطرة والاتصالات (C3) تنسيق عملية دخول القوات الأميركية بشكل موسّع إلى منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية عند الحاجة. لقد بيّنت «ورقة عمل» محدودة التوزيع، وخاصة بالبنتاغون (وزارة الدفاع الأميركية) وُزّعت على أعضاء الحكومة الأميركية لتحضيرهم لمناقشة قضية الأواكس في الكونغرس، تقول الورقة: «إن هذه الصفقة تهيّىء الأوضاع لتطوير نظام إقليمي للدفاع الجوي لكل منطقة الخليج العربي بدعم أميركي». وقد جاء في هذه الورقة أيضاً: أن المملكة العربية السعودية قد اتّخذت المبادرة في تكوين مجلس التعاون الخليجي مع البحرين وعمان وقطر والإمارات العربية المتّحدة والكويت، إن إحدى الأهداف الأساسية لهذا المجلس هو تطوير الدفاع المشترك في منطقة الخليج».

وبيّنت الورقة أن صفقة الأواكس والنظام الدفاعي الأرضي المرتبط بها سيسمح بربط شبكات الدفاع الجوي لهذه الدول (دول المجلس) في نظم موحّد».

ويبدو واضحاً ـ من خلال هذه الورقة ـ أن وزارة الدفاع الأميركية تنظر إلى هذا الموضوع على أنه تحالف محلي عسكري جديد ضد الاتحاد السوفييتي وعلى حدوده الجنوبية وأنه مكمّل لدفاعات حلف الأطلسي في الغرب كما أفصحت عن ذلك «الواشنطن بوست» ١٩٨١/١١/١[٣٦]. وبالفعل الذي يتابع مشتريات الأسلحة في المنطقة يلاحظ أنها أكبر بكثير من حاجاتها الذاتية ومن المنتظر أن تصل قيمة المشتريات لتنفيذ هذا النظام الإقليمي للدفاع المشترك إلى ما يقارب الستين مليار دولار. وتطمح الولايات المتّحدة أن يضم هذا التحالف مصر في المستقبل وينسّق لدورها العسكري ـ كباكستان ـ في المنطقة[٣٧].

ومن هذه الزاوية نفسّر عملية إرسال طائرات الأواكس إلى مصر في ١٩٨١/١٠/٢١ بعد مقتل السادات. طبعاً قيل في الصحافة الخليجية والسعودية كثير من الهراء حول صفقة الأواكس: على أنها تقوّي الجانب العربي في «مواجهته» مع الكيان الصهيوني، وأنها تمثّل تغيّر نوعي في العلاقات الأميركية ـ العربية، وأنها ستقاد من عناصر سعودية... إلخ. لكن المصادر الرسمية الأميركية نفسها تقول عكس ذلك. فقد صرّح ألكسندر هيغ ـ وزير الخارجية الأميركي ـ أمام الكونجرس الأميركي في ١٩٨١/١٠/١ أن: «فقط السعوديون والأميركيون الذين تمّ التأكّد منهم بدقة سيسمح لهم بالتعامل مع هذه الطائرات (الأواكس) وبما أن هناك نقصاً في الطاقم الجوي

---

(٣٤) سلامة، مشار إليه، ص ٥٨٦.

(٣٥) نادرس، مشار إليه، ص ١١٨.

(٣٦) نفس المرجع ص ١٢١.

(٣٧) نفس المرجع، ص ١٢٣.

والتقنين السعودي فهذا يعني أن التواجد الأميركي في الطائرات على الأرض سيستمر حتى سنوات متأخّرة من التسعينات». هذا بالإضافة إلى تصريحه: «أن فريق تفتيش أميركية ستراقب سير عمل كل الأجهزة المتعلّقة بصفقة الأواكس»(٣٨).

وحول ما قيل عن أن الأواكس قد تتمكّن من التجسّس على المجال الجوي الإسرائيلي، أفاد هيج في تصريحه أمام لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس المشار إليه أنه ــ بالعكس ــ ممكن أن تستخدم الولايات المتّحدة الطائرات لصالح المخابرات الإسرائيلية! وقد بيّن جوزيف تونام، وهو نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في مداخلة له في ١٩٨١/٩/٢٥ أن التفوّق العسكري الذي تحظى به إسرائيل على أية مجموعة من القوى المحلية العربية سيستمر بعد إتمام الصفقة مع السعودية. وبالإضافة إلى ذلك فقد قال ــ تونام ــ أن إسرائيل ستحصل ــ من خلال الصفقة ــ على مكتسبات هامة على المدى الطويل وذلك لأن هذه الخطة «ستحسّن أمن إسرائيل من خلال التقليل من إمكانية المجازمة بالصراع في المنطقة ومن خلال تطوير إمكانياتنا لإدخال الدول العربية المعتدلة في عملية السلام في الشرق الأوسط». وأهم وأخطر نقطة في تصريح تونام هي قوله أن كلاً من السعودية والولايات المتّحدة تعلمان أن صفقة الأواكس لن تسمح للسعوديين بالدفاع عن أنفسهم، يقول: «نحن فقط نستطيع ذلك». ويقول: «إن الصفقة ستزيد من قدرتنا على ذلك»(٣٩). إذا وضعنا تصريح تونام في إطار الحقيقة التي تقول بأن هناك على أقل تقدير أربعون ألفاً من العسكريين الأميركان الذين يعملون ضمن القوات المسلّحة في السعودية حسبما تقول به المراجع الأميركية، نضطر إلى القناعة بقربه من الحقيقة(٤٠).

أما سلطنة عمان فتقف من موضوع موالاة الولايات المتّحدة والاعتماد عليها عسكرياً موقفاً صريحاً معلناً. ورفضت السلطنة طلباً لمنظمة التحرير الفلسطينية بفتح مكتب في مسقط. وصارت الولايات المتحدة تستخدم السلطنة مثلما يستخدم السوفييت أفغانستان. وحسبما تشير إليه المجلة الأميركية «نيوز أند وورلد ريبورت» أن الولايات المتحدة تنفق ٢٨٠ مليون دولار لتحسين مطارات وتسهيلات أخرى في جزيرة «مصيرة» العمانية وكذلك في خصب في شبه جزيرة مسندم الداخلة في مضيق هرمز، وفي السيب قرب مسقط وفي ثمريت القاعدة الجوية في إقليم ظفار الجنوبي. ويعتبر الوصول إلى التسهيلات العمانية ذا أهمية حيوية للأسطول الأميركي الذي يحتفظ بعشرين بارجة حربية في المحيط الهندي. وتهبط بالفعل في «مصيرة» طائرات ستارليفتر سي ١٤١ التي تقوم بتفريغ إمدادات لشحنها إلى الأسطول الأميركي. وتهبط طائرات أخرى تابعة لسلاح الجو الأميركي بانتظام في مطار مسقط

---

(٣٨) Testimony By the Honourable Alexander M. Haig, Jr. Secretary of State Before the Senate Foreign Relation Committee Open Session as prepared for Delivery, Oct. 1, 1981. Dept. of State. P. 484.

أنظر: نفس المرجع، ص ١٢٤.

(٣٩) United States Department of State, Bureau of Public Affairs, Washington., D.C., *«Saudi Arabia and U.S Security Policy»*, Sept. 25, 1981.

أنظر: نفس المرجع، ص ١٢٦.
كذلك أنظر:

Scott Armstrong, *«Saudis AWACS Just a Begining of a New Strategy»*. The Washington Post, 1/11/1981.

(٤٠) *«Saudi Arabia and the United States: The New Context in an Evolving Special Relationship»* P. 51, Foreign Affairs and National Defence Division, Congressional Research Service, Library of Congress. Report prepared for the Committee on Foreign Affairs, U.S. House of Representatives (U.S.G.P.O)
Washt: August 1981.

أنظر: نفس المرجع، ص ١١٥.

الرئيسي. إن مسقط تنطلق من قناعة أفصح عنها وزير الإعلام العماني عبد العزيز الرواس حين قال: أن الخطر الرئيس ابتداء من أفغانستان حتى بولندا هو توسّع الامبراطورية السوفييتية. ونحن نريد أن نكون مستعدين لمواجهة ذلك التحدي ولسنا في هذا بدون أصدقاء[٤١].

تراكم المشكلة السكانية في دول مجلس التعاون

السكان هم مصدر الثروة البشرية للمجتمع، فإذا استبعدنا الأطفال الذين في سن التنشئة والأفراد الآخرين الذين في سن الشيخوخة والضعف والعجز أصبح باقي السكان يمثّلون «طاقة» المجتمع على التحرّك والإنتاج وهو ما يطلق عليه بـ«قوة العمل». وحيث أن السكان هم مصدر الثروة البشرية ومصدر الطاقة على الإنتاج وقوة العمل الفعلية والتي من دونها لا يمكن للمجتمع أن يتقدّم خطوة واحدة إلى الأمام، نقول لأن السكان يحتلّون هذه المكانة الكبيرة، لذلك كان لا بد لكل دولة من سياسة سكانية: «والمقصود بالسياسة السكانية الخطة بعيدة المدى التي تهدف إلى تحقيق الحجم الأمثل للمجتمع السكاني، ويعرف هذا الحجم من الوجهة الاقتصادية بأنه عدد السكان الذي يساعد على وصول نصيب الفرد من الإنتاج الكلي إلى أقصى حدّ ممكن في حدود الموارد والوسائل الإنتاجية المتاحة. وهذا العامل الاقتصادي وإن كانت له أهمية كبيرة في تحديد الحجم الأمثل للمجتمع السكاني إلا أن ثمة عوامل أخرى اجتماعية وسياسية لها شأن كبير في ذلك»[٤٢]. وبدون سياسة سكانية ثابتة ومعلنة وواضحة يصبح من المتعذّر تصوّر المعالم الرئيسية للمجتمع السكاني وعلى الأخص في المدى البعيد ولذلك يصبح من المستحيل الرسو على تخطيط صحيح بعيد المدى للمجتمع. ومن يتأمّل الوضع السكاني في دول مجلس التعاون يجد العجب. فليس هناك سياسة سكانية ثابتة وواضحة ومعلنة وصريحة مما ساهم في بروز ظواهر فريدة تتميّز بها دول المجلس، من حيث الحركية الدائمة والمستمرّة لقطاعات كبيرة من المجتمع السكاني، ومن حيث بروز وتعدّد جنسيات الوافدين والمقيمين واختلاف خصائصهم الديموجرافية والحضارية ومن حيث صعوبة التنبّؤ باتجاهات النمو السكاني في هذه القطاعات. ونظراً لعدم وجود مثل هذه السياسة السكانية انعكس هذا الأمر ـ وبشكل سلبي بالطبع ـ على مستوى الخدمات: الأمن العام والتعليم والصحة والتموين. لقد ترتّب على غياب السياسة السكانية الواضحة والمعلنة انشغال المسؤولين عن توفير هذه الخدمات بملاحقة الزيادة المطردة في الطلب على هذه الخدمات بشكل لم يترك مجالاً كافياً للعمل على تحسين مستوى الخدمات القائمة فعلاً وتقييم برامج الخدمة المختلفة وتطويرها. ولقد ترتّب أيضاً على غياب السياسة السكانية في عموم دول مجلس التعاون خصائص غير مشجّعة للهيكل السكاني منها: إطراد النقص في نسبة أبناء دول المجلس، النقص الملحوظ في قوة العمل الخليجية، قلة مساهمة الإناث الخليجيات في قوة العمل، انخفاض المستوى التعليمي للسكان.

والحقيقة أن غياب السياسة السكانية في دول المجلس يورّطها في أزمات ومشاكل لا حصر لها ربما تؤدّي ـ وفي المستقبل القريب ـ إلى حدوث خلل كبير في التوازن السياسي الداخلي باعتبار أن ظاهرة عدم الاستقرار السكاني التي يتّسم بها مجتمع دول المجلس ليست مما يقوّي روح الولاء بين أفراد المجتمع تجاه البلد الذي يعيشون فيه دون أن تتاح لهم الفرصة للاندماج فيه. والأثر التلقائي لغياب السياسة السكانية هو تدنّي مستوى الخدمات (التعليم، الأمن، الصحة، التموين...) التي تقدّم

---

(٤١) الوطن (الكويت) ٥/٣/١٩٨٢.

(٤٢) «أسس السياسة السكانية»، تقرير من مجلس التخطيط ـ الكويت، ١٩٧٣ ـ ص ٥.

للمواطنين المحليين وهذا من شأنه أن يؤثّر تأثيراً كثيراً على توجّهاتهم السياسية ويساعد على توسيع القاعدة الاجتماعية المتصاقبة والمتناغمة مع طروحات المعارضة بشتى راياتها ومسمّياتها. ومن شأن غياب سياسة سكانية واضحة أن يجعل مهمة التخطيط للمجتمع من الأمور المستحيلة ذلك أن عملية التخطيط ـ بحدّ ذاتها ـ تتطلّب ـ بادىء ذي بدء ـ التعامل مع حقائق إحصائية دقيقة لافتراضات لا زالت تنقصها عوامل الدعم. من هنا ولهذا السبب باتت دول المجلس تتخبّط في «سياساتها» ـ إذا جاز التعبير ـ التعليمية والاقتصادية والإسكانية والأمنية والصحية وإدارية. ولذلك نجد أن دول المجلس رغم صغرها والإمكانيات الضخمة المتاحة لها لم تحقّق نجاحات متكافئة مع إمكانياتها. ولهذا نجد أن القيادات السياسية الحالية في دول المجلس تركّز جهودها في محاولة التصدّي للمشاكل التي تطرأ أكثر من تركيز الجهود على مهمة التخطيط للمستقبل. ولهذا نجد أن الوزارات في دول المجلس غارقة إلى أكثر من قامتها في أعمالها اليومية. هذا الأسلوب القصير المدى وهذا الضغط للمشاكل الطارئة يقلّص إمكانيات التفكير المنهجي ذي المدى البعيد ويشجّع على أسلوب حل كل مشكلة بعد نشوئها لا الاحتياط من ذلك. وإذا استمرّت القيادات السياسية في دول المجلس بهذه الكيفية فلا شك أنها ستظل ضمن حلقة شريرة من المشاكل الطارئة. بدون التفكير على المدى البعيد وفق خطط علمية يتزايد ضغط المشاكل الطارئة، وهذا الضغط بدوره يعرقل التفكير المنهجي ذي المدى البعيد، وهذا الأسلوب من قنطار علاج بدلاً من درهم الوقاية يشمل «الإدارات السياسية» ـ إذا جاز التعبير ـ في دول المجلس ويسيطر على تفكير القيادات السياسية فيها. وما غياب السياسة السكانية إلا نتيجة من نتائج ذلك التفكير القصير المدى.

إضافة إلى التخبّط الاقتصادي والتعليمي والخدمي ـ بشكل عام في دول المجلس ـ والذي لا شك مرتبط بغياب السياسة السكانية، هناك أيضاً مشكلة العمالة العربية والأجنبية وما يتفرّع عنها من المشاكل الأمنية والسياسية والاجتماعية. ورغم أن هذه المشكلة نوقشت في أكثر من مؤتمر لوزراء العمل العرب ولوزراء العمل في دول مجلس التعاون ورغم خطورة هذه المشكلة إلا أنه ـ حتى الآن ـ لم يصار إلى حلّها بشكل منهجي وشامل. إن حجم العمالة العربية والأجنبية في تزايد مستمر في دول المجلس، فبعد أن كان ٦٨,٨ ٪ عام ١٩٧٠ من حجم كل القوى العاملة أصبح ٧٣,٥ ٪ عام ١٩٧٥ والعكس ينطبق على العمالة المحلية لدول المجلس التي نقصت إلى ٢٦,٥ ٪ بعد عام ١٩٧٥ بعد أن كانت تمثّل ٣١,٢ ٪ عام ١٩٧٠. كذلك يتّضح من متابعة الأرقام في هذا المجال أن نسبة العمالة العربية هي كذلك في تناقص مستمر لصالح العمالة الأجنبية فبعد أن كانت ٥١ ٪ عام ١٩٧٠ أصبحت ٤١,٧ ٪ عام ١٩٧٥ ولو جمعنا نسبة العمالة الأجنبية غير العربية لأصبحت تساوي ٤٩ ٪ من العمالة غير المحلية عام ١٩٧٠ وترتفع إلى ٥٨,٣ ٪ عام ١٩٧٥[٤٣]. تعتبر دولة الإمارات العربية المتّحدة من أعلى الدول الخليجية في احتوائها على العمالة الأجنبية. وكذلك تعتبر من أقل الدول الخليجية من حيث نسبة الوطنيين إلى مجموع سكان الدولة، إذ كانت نسبة الوطنيين إلى مجموع السكان سنة ١٩٦٨ حوالي ٦٣ ٪ أصبحت سنة ١٩٧٩ حوالي ٢٢ ٪[٤٤].

يذكر الدكتور نادر فرجاني في كتابه «استخدام الأيدي العاملة في الدول العربية الخليجية وإمكانية الاستفادة من الأيدي العاملة العربية» الصادر في ١٩٧٩ أن نسبة اليد العاملة المحلية (الوطنية) في الإمارات لعام ١٩٧٥ لم تتجاوز ١٥,٢ ٪ من مجموع القوى العاملة في حين بلغت العمالة الأجنبية غير العربية ٦٥,٧ ٪

(٤٣) مجلة المستقبل العربي، السنة الثانية، عدد يناير ١٩٨١، ص ٤٢.
(٤٤) نفس المرجع، ص ٣٧.

والعمالة العربية ١٩,١ ٪[٤٥]. أما البحرين فقد أعدّت وزارة العمل هناك إحصائية تعكس أرقامها خطورة الوضع فيما يتعلّق بكثافة العمالة الأجنبية غير العربية، فالإحصائية تقول أن نسبة العمالة البحرينية إلى نسبة مجموع العمالة في البحرين تبلغ ٢٧ ٪ أي أن العمالة الأجنبية تحتل ٧٣ ٪ وأن ثلثي العمالة الأجنبية من الهنود والباكستانيين. ووجد كذلك أن قوة العمل الهندية والباكستانية تمثّل ٥٣ ٪ من مجموع قوة العمل في البحرين وهي عبارة عن ٣٤ ٪ من الهنود و ١٩ ٪ من الباكستانيين وأن العمالة العربية لا تحتل سوى ٣,٥ ٪ من الجنسيات سعوديين، قطريين، كويتيين، عمانيين، دولة الإمارات، عراقيين، أردنيين، فلسطينيين، ولبنانيين، سودانيين، مصريين، سوريين وجنسيات أخرى[٤٦]. أما قطر فتعاني من نقص كبير في عدد السكان وفي العمالة كذلك. وتعتبر من أصغر الدول الخليجية والعربية من حيث عدد السكان ومن حيث حجم العمالة. ففي عام ١٩٧٠ كانت العمالة الأجنبية هناك تصل إلى ٨٣,١ ٪ من حجم القوى العاملة البالغة ٤٨,٣٩٠ عاملاً. وفي عام ١٩٧٢ كان عدد السكان ١١٠ آلاف نسمة منهم ٤٦ ألف أجنبي، ووصل عدد الآسيويين إلى ٤٢ ألف نسمة في حين وصل عدد العرب ٢٢ ألفاً. وينعكس ذلك جلياً على حجم العمالة الأجنبية بشكل أكثر وضوحاً ولصالح العمالة الأجنبية[٤٧].

أما الكويت فتجمع الإحصائيات المتعلّقة بتحديد نسبة العمالة الأجنبية هناك لعام ١٩٧٥ بأنها ٧٠ ٪ من مجموع القوى العاملة البالغة ٢٩٨,٤١٥ عاملاً وبين عامي ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠ تم إصدار ١١٦,٥٠٠ تصريح عمل للقطاع الأهلي لوحده من العمالة الأجنبية والعربية.

وفي إحصائية أجرتها وزارة العمل للربع الأول من عام ١٩٨٠ تبين أن نسبة الآسيويين بلغت ٥٥ ٪ من إجمالي التصاريح الصادرة خلال الفترة ذاتها[٤٨]. بالنسبة لعمان فقد ذكرت منظمة العمل الدولية أن عدد القوى العاملة في عمام عام ١٩٧٤ بلغ ٩٣ ألفاً بينهم ٦٥ ألفاً من العمال الأجانب وبنسبة تصل إلى ٧٠ ٪ تقريباً، بينما تصل النسبة عام ١٩٧٥ إلى ٥١ ٪ في الإحصائية الواردة لدى بحث الدكتور نادر فرجاني[٤٩]. أما السعودية فهي لا تنشر أرقاماً دقيقة حول موضوع العمالة الأجنبية ــ ربما لأسباب سياسية معروفة ــ غير أن بعض المتخصّصين في شؤونها ومنهم د. غسان سلامة عمل إلى توليف المعلومات المتوفّرة فخرج بالحصيلة التالية: أكثر من مليون عامل يمني يعملون في مختلف أنواع الأشغال اليدوية التي لا تتطلّب أي تأهيل سابق، أما الجالية السودانية والمصرية والفلسطينية واللبنانية فتتراوح بين ١٠٠ و(٣٠٠,٠٠٠) لكل منها يعملون في الوظائف العامة والتدريس والنشاطات المكتبية. وتختلف وظائف الهنود والباكستانيين والكوريين الجنوبيين الذين يتعاطون نشاطات مختلفة. وهناك ما يقارب ألـ ٤٠,٠٠٠ أميركي يعملون في مختلف فروع التكنولوجيا الحديثة أو الاختصاصات المالية، بالإضافة إلى حوالي ٢٠,٠٠٠ من الأوروبيين الغربيين[٥٠]. ذكر تقرير صادر عن «معهد البنجاب للبحوث الاقتصادية» في إسلام أباد أن عدد الباكستانيين العاملين حالياً في دول البترول العربية ٤٠٠ ألف شخص من مجموع مليون و ٥٠ ألف باكستاني يعملون في الخارج. ويتنبّأ اقتصاديون باكستانيون في المعهد المذكور بأنه بحلول عام ١٩٨٥ سيكون عدد الباكستانيين المستقرّين في دول الخليج العربي أكثر من مليونين. وقبل سنوات

---

(٤٥) التقرير السياسي، رقم ٩، ١/٤/١٩٨١، ص ٥
(تقرير شهري يعنى بالشؤون الخليجية والعربية والعالمية يصدر عن مركز الخليج للدراسات العربية ــ الشارقة).

(٤٦) أنظر مقابلة مع عيسى بن محمد الخليفة وزير العمل البحريني، جريدة «الخليج» ٥/٥/١٩٨٠، الشارقة.

(٤٧) التقرير السياسي، مشار إليه، ص ٥.

(٤٨) نفس المرجع، ص ٦.

(٤٩) نفس المرجع،

(٥٠) مشار إليه، ١٣٤.

ثلاث كانت قيمة تحويلات الباكستانيين في الخارج إلى بلادهم ١٢٠٠ مليون دولار. وفي العام ١٩٨٠ قفز هذا الرقم إلى ٢٠٠٠ مليون دولار أي ما يعادل تقريباً حصيلة البلاد في الصادرات ويمثّل ٧٪ من الناتج القومي الإجمالي.

ومن هنا نعرف أن هذه التحويلات تلعب دوراً هاماً في تخفيف عجز ميزان المدفوعات الباكستاني. ومعظم الباكستانيين ـ يقول التقرير ـ الذين يهاجرون يعتبرون من ذوي الأعمار المنتجة حيث أن ٣٤ في المائة تتراوح أعمارهم بين ١٨ ـ ٢٥ سنة[٥١].

لا شك أن لهذه الأرقام التي ذكرنا حول العمالة الأجنبية في الخليج العربي أبعاداً سياسية وأمنية وثقافية وحضارية. وإذا كان المهاجرون الآسيويون يأتون إلى الخليج العربي للعمل وطلب الرزق فإن استخدام سلاح النفط ضد الدول الغربية الاستعمارية وضد أطماعها بنفط الخليج العربي جعل هذه الدول تخطط بشكل منظم لهجرة الكوريين الجنوبيين والتايوانيين والفلبينيين إلى هذه المنطقة لأغراض هي أبعد ما تكون عن طلب الرزق والعمل، بل أن هناك أهداف سياسية وحتى عسكرية يمكن رؤيتها بوضوح. والتقارير والأخبار العربية والأجنبية تجمع على أن الولايات المتحدة الأميركية هي التي تنظم عملية إرسال آلاف الكوريين الجنوبيين والتايوانيين المدربين على حمل السلاح إلى دول الخليج العربي وهؤلاء مهيئون لأعمال عسكرية في أية محاولة أميركية لاحتلال منابع النفط[٥٢]. وتسمح الحكومة الكورية الجنوبية في سيئول لأفراد الجيش الراغبين في العمل بمنطقة الخليج العربي بالحصول على إجازة صرف من الخدمة، وهم حسب تقارير البوليس السعودي يتمتعون بقدرة قتالية ملحوظة وهذا ما تبين خلال اشتباك وقع بينهم وبين أفراد من البوليس السعودي في منطقة «الخرج» العام الماضي. والأمر الملفت للنظر ويدعو إلى الريبة والشك هو القيمة المنخفضة التي تطرحها الشركات الكورية وغيرها للمناقصات والعطاءات الحكومية وغير الحكومية في منطقة الخليج العربي، حيث تكون الفوارق عادة مرتفعة بين ما تعرضه هذه الشركات والشركات العربية والمحلية لتنفيذ المشاريع الانشائية. وهذا ما يجعل احتمالات الخسارة واردة، لكن الشك هنا يصل إلى حد وجود من يقوم ـ خارج المنطقة ـ بتمويل هذه الشركات وتعويضها عن خسارتها. بالاضافة إلى ذلك تصل جنسيات العاملين الأجانب إلى أكثر من ٦٥ جنسية وقد تبرز في المستقبل مفاهيم مثل «حق تقرير المصير» لهذه الأقليات الوافدة ومثال سنغافورة يجب ألا يغيب عن الأذهان حيث شكل المهاجرون الصينيون الأغلبية وأصبح السكان الماليزيون المحليون هم الأقلية وقد تساندهم في ذلك دولهم والمنظمات الدولية وما حدث في دولة البحرين عام ١٩٧٠ دليل على ذلك حيث ادعى شاه إيران حقه في جزر البحرين وكان يراهن على تأييد المهاجرين الإيرانيين له. والسيدة غاندي ـ بدأت تصرح للصحف الهندية ـ أنها غير راضية ـ بعد جولة قامت بها لدول الخليج العربي ـ عن معاملة العمال الهنود هناك وانتقدت السياسة التي بدأت تتبعها بعض دول الخليج العربي باستبدالهم بعمال مسلمين من باكستان، كذلك انتقدت السلطات السعودية لسوء معاملتها للعمال الهنود[٥٣]. هذه الظواهر ينبغي أن تكون لنا في المنطقة نذر خطر.

ويقول تقرير لـ «وكالة أنباء الخليج» حول مشكلة العمال الآسيويين: كما يقوم هؤلاء العمال بعملية استنزاف للموارد المالية للدول الخليجية عن طريق التحويلات المالية الكبيرة التي يرسلونها إلى بلدانهم وقد أشارت تقديرات معينة إلى أن هذه التحويلات بلغت عام ١٩٧٧ قرابة ٨ مليارات من الدولارات باستثناء أن دول المنطقة خسرت ما يعادل ٤ مليارات دولار نتيجة أعمال نصب واحتيال

---

(٥١) الخليج، الشارقة، ١٩٨٠/١٢/٢٤.
(٥٢) التقرير السياسي، مشار إليه، ص ٩.
(٥٣) الخليج، الشارقة، ١٩٨١/٩/١٨.

لبعض الشركات الأجنبية[٥٤] علاوة على انتشار النشاطات التخريبية التي بدأت تكشر عن أنيابها في أوساط العمالة الأجنبية مثل «التنظيم السيخي» الذي ضبط في أبو ظبي وكان يخطط لأعمال إرهابية وكذلك التيار التبشيري الذي بدأ ينغرس في المنطقة وصارت له مؤسسات تعليمية وتجارية وتهيأ له لضمانة وكفالته بعض «أعيان الخليج». كل هذا لا شك لا يخدم وحدة وتجانس وانسجام مجتمع دول مجلس التعاون وستشكل هذه المشكلة تحدي كبير لدول مجلس التعاون لا اعتقد أنها ستتجاوزه نظراً لعدة ظروف تتعلق بتخلفها السياسي وارتباطها العضوي وتبعيتها المغالية للسوق الرأسمالية وانسجامها مع السياسات العسكرية للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية.

جمود المشكلة الحدودية بين دول مجلس التعاون

أصدرت حكومة دولة قطر يوم الخميس ١٩٨٢/٣/٤ بياناً أعلنت فيه استنكارها لقيام دولة البحرين يوم الأربعاء ١٩٨٢/٣/٣ بتدشين سفينة حربية أطلقت عليها اسم «حوار» كما استنكرت دولة قطر المناورات التي أعلنت دولة البحرين عن إجرائها يوم الخميس ١٩٨٢/٣/٤ في منطقة «فشت الديبل» وقالت أن السيادة على هذه المنطقة محل خلاف بين البلدين. وأعلنت دولة قطر احتجاجها الشديد على تصرفات دولة البحرين ووصفتها بأنها استفزازية وحملتها مسؤولية كافة النتائج التي تترتب عليها[٥٥]. والحقيقة أن المشكلة الحدودية ليست جديدة ولا هي وحيدة فيما بين دول المجلس ولا هي المرة الأولى التي تثار فيها قضية كهذه بين دول مجلس التعاون[٥٦]. والمشكلة الحدودية في منطقة دول المجلس لها تاريخ متشابك ومرتبط بقضيتين: التنافس البريطاني ـ الأميركي على مناطق النفط من جهة والحساسيات التاريخية المعقدة بين الأسر الحاكمة. ولا تزال دول مجلس التعاون تعاني كثيراً ـ في علاقاتها فيما بينها من هذه العوامل. ولا تزال هناك مشاكل حدودية كثيرة بينها تنتظر «الحل» لا «التجميد» ولكن جميع الأطراف ـ كما يبدو ـ مقتنعة ـ في ضوء الظروف التي

(٥٤) الأنباء، الكويت ١٩٨١/٩/٢٨.

(٥٥) في ما يلي نص بيان حكومة دولة قطر:

«أذاع راديو البحرين أمس الأربعاء الموافق الثالث من مارس الجاري أن سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء البحرين قام بتدشين سفينة حربية بحرينية سميت «حوار» وعرضت على شاشة تلفزيون البحرين في المساء صور حفل تدشين السفينة. كما أذاع راديو البحرين أمس أيضاً إعلاناً صادراً من إدارة حفر السواحل عن قيام وحداتها البحرية صباح اليوم الخميس الموافق الرابع من مارس الجاري بإجراء مناورات بالذخيرة الحية في منطقة «فشت الديبل». أما بالنسبة لتسمية سفينة حربية بحرينية باسم «حوار» فإن دولة قطر تعتبر هذا العمل عملاً استفزازياً وذلك لأن اسم «حوار» هو اسم الجزر التي زعم وجودها داخل المياه الاقليمية القطرية وتخضع بالتالي لسيادة دولة قطر = إلا أن البحرين أثارت خلافاً رفضته قطر منذ إثارته حتى اليوم لأنه يناقض كل الأسانيد القاطعة القانونية والتاريخية والجغرافية والأمنية التي بتهض الدليل دامغاً على بطلان ما تزعمه البحرين من تبعية تلك الجزر لها. هذا فضلاً على أن هذا الخلاف اتفقت الدولتان على قبول وساطة دولة شقيقة كبيرة بشأنه وما زالت هذه الوساطة قائمة لحله حلاً ودياً. وأما بالنسبة لمناورات الرماية بالذخيرة الحية في منطقة «فشت الديبل» فإن هذا العمل هو الآخر عمل استفزازي لأن السيادة على هذه المنطقة محل خلاف آخر تثيره البحرين بدون أي وجه حق ويتوقف على نتائج حل هذا الخلاف تحديد الخط المتوسط بين الجرف القاري القطري والجرف القاري البحريني.

ولما كانت البحرين قد دأبت منذ مدة طويلة على اللجوء إلى الأعمال الاستفزازية بل العدوانية على جزر «حوار» ومنطقة الخط المتوسط بين الدولتين متجاهلة تماماً ما تم الاتفاق عليه من تجنب كل ما من شأنه أن يعكر هذه العلاقات لذلك كله تعلن حكومة قطر احتجاجها أشد الاحتجاج على التصرفات المذكورة وتحمل حكومة البحرين كامل مسئولية النتائج التي تترتب عليها وبينما الاجراءات التي ترى حكومة قطر وجوب اتخاذها إزاء تلك التصرفات».

(٥٦) من أراد أن يتفصل في القراءة حول مشكلة «حوار» فدراسة د. عبد العزيز المنصور «تاريخ قطر السياسي» بجزئيها تمتاز بالاختصار والمباشرة.

كذلك أنظر دراسة د. حسين البحارنة «الوضع القانوني لدول الخليج العربي».

تعاني منها دول المجلس ـ بالابتعاد عن أي منطقة خلاف بين الدول الأعضاء.

ثمة مشكلة حدودية كبيرة بين الامارات والسلطنة تصل إلى حد أن ترفض الأخيرة إرسال سفير يمثلها في أبو ظبي. وهناك مشكلة حدودية بين الامارات والسعودية وخاصة في منطقتي زرارة والبريمي ولكن الامارات سبق أن عانت من إثارتها وفقدت أجزاء من أراضيها وخاصة المنطقة المحاذية لخور العديد وذلك لصالح السعودية التي ما زالت ومنذ مؤتمر العقير ١٩٢٢ تتوسع على حساب الامارات المطلة على مياه الخليج العربي ومنها الكويت وقطر والامارات. سبق أن استولت السعودية في ذلك المؤتمر على ثلثي الأراضي الكويتية التي كانت أيامها تبلغ مساحة ٤٥ ألف كيلومترا مربعاً. والتي لا تتعدى اليوم ١٧ ألف كيلومتر مربعاً. هناك أيضاً مشكلة الحدود الكويتية ـ السعودية الحالية خاصة فيما يتعلق بالجزر الكويتية المحاذية للمنطقة المحايدة. نعم حصلت بعض الاتفاقات حول المنطقة المحايدة لغير صالح الكويت بل على حساب سيادتها في أراضيها ولكن المسألة الحدودية بين الطرفين ما زالت في حالة كمون. هناك أيضاً خلافات حدودية بين السلطنة والسعودية في المناطق القريبة من مثلث البريمي والربع الخالي وكثيرا ما حصلت هناك مطاردات لبعض القبائل اليمنية التي تنتهز فرصة غياب النظام وفراغ السلطة لتغير على القرى النائية أما في السعودية أو السلطنة أو حتى في الامارات. وآخر حادثة كانت في منطقة قريبة من مدينة «العين» ـ البريمي حيث كلف بن بطي وبامرته قوة مسلحة من جيش الامارات بمطاردة هذه القبائل التي تغزو وتسلب وتنهب ولم تزل فلم يستطع الاقتصاص منها. هناك أيضاً خلافات على مناطق التنقيب داخل مياه الخليج العربي بين قطر والامارات وبين قطر والبحرين وبين السعودية والامارات. أن نظرة واحدة على خريطة دولة الامارات والسلطنة والتداخلات والتشابكات الحدودية فيما بينها لا يستطيع إلا أن يصل إلى قناعة بأن جوليان ووكر ـ واضع خريطة الامارات والسلطنة ـ أراد أن يزرع هذا اللغم في الخليج العربي على أن يتحكم هو ـ ممثلاً للجهات الاستعمارية ـ بعملية الفتيل وإشعاله في الوقت المناسب حيث أنه لا يزال ـ بين الفينة والأخرى ـ يستشار في قضايا الحدود.

يتوقع أن تحتل المشكلة الحدودية فيما بين دول المجلس دفعة قوية ربما في المستقبل القريب ولا اعتقد بأن دول المجلس ـ وفق معطياتها الحالية ـ قادرة على تجاوز نفوذ الشركات الأجنبية في هذه القضية ولا قادرة على تجاوز الحساسيات الكامنة بين الأسر الحاكمة.

الخلاصة

هكذا إذن تتبدى لنا تبعية دول المجلس الاقتصادية للعالم الرأسمالي وهي تبعية تفرز ـ بدورها ـ آثاراً سلبية وخطيرة على استقلالية القرار السياسي الخليجي. وأما التخلف السياسي الذي تعاني منه السلطة السياسية في دول المجلس فهو لا شك يخدم مصالح العالم الرأسمالي ويكرس سيطرته على منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية. وأما ارتباط السياسة الدفاعية لدول المجلس بالاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة فهي المحصلة النهائية لعلاقات التبعية التي تعاني منها دول المجلس للمعسكر الرأسمالي. وأن نظرة سريعة على سياسات دول المجلس منذ قيامه تؤدي بنا إلى أنها تصب في مجرى تكريس التبعية الاقتصادية للغرب وتكريس التخلف السياسي في تركيب السلطة السياسية وتوجهاتها الداخلية ومزيد من الارتباط بالاستراتيجية العسكرية الأميركية. ضمن هذا السياق نجد أن مجلس التعاون ـ وفق صيغته الحالية ومن خلال ما عرضنا ـ لا يزيد عن كونه حلقة من حلقات تكريس التبعية للعالم الرأسمالي، وهو ـ لذلك ـ يصطدم مع طموحات شعوب هذه المنطقة بالوحدة والاستقلال والتقدم.